وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Mohamed Boudiaf University of m'sila

Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences

Department of Economic

العنوان:

أثر تغييرات أسعار النفط على الميزان التجاري الزراعي الجزائري للفترة 2010-2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب: أمين سعدون

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عمر بوعزيز	أستاذ محاضر – أ-	رئيسا
زهير عماري	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا
حمزة غربي	أستاذ تعليم عالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

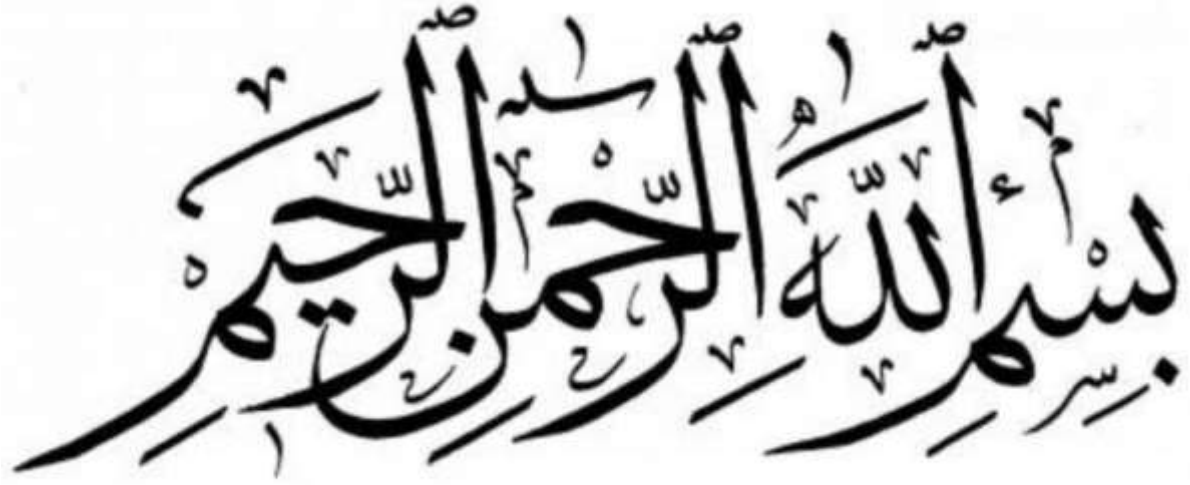
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

تناولت هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الزراعي الجزائري في الفترة 2010-2023 وتهدف الى تبيان التأثير البارز لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال ما تساهم مداخيله في القطاع الزراعي كتمويل الاستثمارات الفلاحية وتوفير هياكل الانتاج لتطوير الصادرات الزراعية، ومنه تعزيز الميزان التجاري الزراعي، باستخدام بيانات وأرقام خلال الفترة 2010-2023 ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه بين متغيرات الدراسة، بتأثر الميزان التجاري الزراعي بشكل كبير بأسعار البترول. وأهم ما توصي به هذه الدراسة هو إيجاد آليات لإحلال المستوردات من السلع الزراعية بالمنتجات الزراعية المحلية من خلال إنتاج السلع الغذائية الرئيسة، وتشجيع المزارعين على زراعتها وذلك لأنها سلع استراتيجية تمس الأمن الغذائي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار النفط، الميزان التجاري الزراعي، الاقتصاد الجزائري، سعر النفط.

Abstract

This study examined the impact of oil price fluctuations on the Algerian agricultural trade balance in the period 2010-2023 and aims to demonstrate the prominent impact of oil price fluctuations on the Algerian economy through what its revenues contribute to the agricultural sector, such as financing agricultural investments and providing production structures to develop agricultural exports, including enhancing the trade balance. Agricultural, using data and figures during the period 2010-2023. This study concluded that there is a balanced relationship between the variables of the study, with the agricultural trade balance being greatly affected by oil prices. The most important thing this study recommends is to find mechanisms to replace imported agricultural commodities with local agricultural products through the production of major food commodities, and encouraging farmers to grow them because they are strategic commodities that affect Algerian food security.

Keywords: oil price fluctuations, agricultural trade balance, Algerian economy, oil price.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين، وأشرف الصلاة وأتم التسليم، على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آلة وصحبه وسلم، أما بعد

امتثالا لقوله تعالى :{وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرِ} .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي التي غمرتني بحنانها، وأفاضت على من روحها وريحانها، أمي التي تذرف على دموع الشوق إذا فارقتها، ولا غلو أن الجنة تحت أقدام الأمهات.

وإلى أبي الذي ما فتئ يعلمني كيف أواجه الصعاب وربابي على الفضيلة وطيب الأخلاق وخصني بالعناية والرعاية.

إلى أفراد أسرتي؛ زوجتي التي كانت لي خير معاون وسند، إبانتاي روان و مانيسا إسراء، أخوتي وأخواتي، سندي في هذه الدنيا.

وإلى كل أساتذتي الكرام.

إلى كل أقاربي ولا أستثني منهم أحد.

وإلى كل رفقاء الدراسة وشركائي في العمل والمقام لا يتسع لذكرهم جميعا.

شكر وعرفان

قال رسول الله

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى لكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له)

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل نحمد الله

ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف زهير عماري الذي رافقني طيلة هذا البحث

ونورنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجيا من الله عزل وجل

أن يعدد خطاه فجزاه الله عني كل خير

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات.

أخيرا لا يفوتني أن أعبر عن بالغ تحياتي وشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع سواء من بعيد أو من قريب.

الفهرس

الفهرس

العنـــــوان	الصفحة
الملخص	أ
الإهداء	ت
شكر وعرفان	ث
الفهرس	01
فهرس الجداول	03
فهرس الاشكال	05
المقدمــة	07
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسعر النفط والميزان التجاري الزراعي	12
تمهيد	13
المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لسعر النفط	13
المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر النفط	13
المطلب الثاني: أساليب تسعير النفط في السوق الدولية	15
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري الزراعي	18
المطلب الأول: مفاهيم حول الواردات الزراعية	18
المطلب الثاني: مفاهيم حول الصادرات الزراعية	21
المطلب الثالث : مفهوم وهيكل الميزان التجاري الزراعي	24
المبحث الثالث: دراسات سابقة للبحث	27
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	30

الفهرس

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة	32
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للبحث	33
تمهيد	34
المبحث الأول: التحليل الاحصائي والاقتصادي لبيانات مؤشرات الميزان التجاري	35
المطلب الأول: التحليل الاحصائي في الفترة 2010-2023	35
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي في الفترة 2010-2023	40
المبحث الثاني: التحليل الاحصائي والاقتصادي لمؤشرات أسعار النفط الجزائري	45
المطلب الأول: التحليل الاحصائي والصادرات النفطية الجزائري 2010-2023	45
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لمؤشرات أسعار النفط الجزائري 2010-2023	49
المبحث الثالث: دراسة احصائية لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (2010-2023)	52
المطلب الأول: آثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (2010-2023)	52
المطلب الثاني: أسباب وآثار عجز الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2010-2023)	56
خاتمـــــة	60
قائمة المراجع	64

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2010 –2021	35
02	نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات	38
03	الميزان التجاري الزراعي في الجزائر من سنة 2010 إلى 2022	40
04	مقارنة الواردات الزراعية للجزائر من العالم بين عامي 2019–2020	44
05	تطور الإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 – 2023	45
06	تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2010–2022	47
07	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010–2023	49
08	تطور الناتج المحلي الفلاحي وحجم الدعم الفلاحي وإجمالي الصادرات الزراعية مع أسعار النفط خلال الفترة 2010–2023	53

فهرس الأشكال

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزان التجاري للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2010 –2021	37
02	يمثل نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات من سنة 2010 إلى 2022	39
03	تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر من سنة 2010 إلى 2022	41
04	تطور صادرات النفط الخام في الجزائر 2010–2022	48
05	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010–2023	52

المقدمة العامة

تمهيد

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات عديدة على مستوى العلاقات الدولية، وذلك نتيجة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي سواء فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة، أو من حيث التحولات السياسية من جهة أخرى كالأزمات الدولية والحروب.

ولقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة لمواجهة مختلف هذه التطورات، لذلك فقد اعتبر النفط من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الراهن، وذلك نظرا لاحتلاله مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

إضافة إلى دوره الحيوي في العالم المعاصر نتيجة لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وقد أدت هذه الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

والجزائر كونها من الدول النفطية فهي تملك موقعا خاصا وأهمية متميزة في سوق النفط العالمية، تجلى ذلك بوضوح من خلال حجم الانتاج وقيمة صادرات النفط بالإضافة إلى احتياطات هذا المورد، الأمر الذي مهد لأن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصادها الوطني لاسيما وأن المداخيل النفطية تعتبر أهم المصادر المالية للدولة، لكن من جهة أخرى فإن الأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثارا اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقيا على مختلف اقتصاديات العالم والجزائر بصفة خاصة فالتذبذبات وعدم الاستقرار في أسعار النفط تؤثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني ومنها الميزان التجاري الزراعي ، الذي يعد من اهم الأدوات التحليلية التي يتم من خلالها تحديد وضعية الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الصادرات النفطية تستحوذ على أكثر من 96% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

إشكالية الدراسة

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من التبعية النفطية، فهي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي في التجارة الخارجية، الأمر الذي يجعلها تتأثر بشدة بالتقلبات الحاصلة على مستوى أسعار النفط في السوق الدولية. وبناءا على هذا الأمر يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010/2023؟

ولمعالجة وتحليل هذه الاشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية؟

- ما هي مختلف التطورات التي شهدتها أسعار النفط في الجزائر؟

- ما هي الآثار التي خلفتها على مؤشرات الاقتصاد الوطني؟

- ما هو أثر تغيرات أسعار النفط على الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة

التحليل الإشكالية محل الدراسة وللإجابة على التساؤلات الفرعية ثم وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر العرض والطلب من المحددات الرئيسية والمؤثرة في أسعار النفطة إن تميز أسعار النفط بعدم الاستقرار وحدة التقلب كان له أثر كبير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني.

- تؤثر تقلبات أسعار النفط على صادرات المحروقات ومنه على الميزان التجاري الزراعي دون أن يكون لها أثر على الواردات.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون هذا الموضوع من أكثر المواضيع تداولا في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين والاقتصادين بالاعتبار أن الجزائر من بين الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تعتمد بصفة شبه كلية على عائداته في التمويل الاقتصاد الوطني، وهذا ما جعلها تتأثر بشدة بالتغيرات الحاصلة على مستوى أسعار النفط خصوصا مع الانهيار الذي شهدته في الفترة الاخيرة والذي صاحبه انخفاض كبير في الايرادات من العملة الصعبة فظهرت نتائجه على كل المؤشرات الاقتصادية بداية من الميزان التجاري الذي يعد المرآة التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية للدولة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على المورد الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي والمتمثل في النفط، من خلال التطرق إلى أهميته على الصعيد الدولي.

- توضيح محددات أسعار النفط والآثار الناتجة عن تقلبات هذه الأسعار على الدول المنتجة والمستهلكة.

- التعرف على واقع النفط في الجزائر من خلال دراسة أهم التطورات التي شهدها القطاع، وكذا المكانة التي يحتلها في الاقتصاد.

- تحليل تطورات أسعار النفط في الجزائر وآثارها على الصادرات الزراعية والميزان التجاري.

- تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري ودراسة أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط عليها.

- تحليل تطورات أسعار النفط في الجزائر وآثارها على ميزان المدفوعات.

- تحديد البدائل الممكنة للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني القطاع النفط.

منهج الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يظهر من خلال طرح بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، وكذا التحليل وتفسير الجداول والبيانات المتعلقة بتطورات أسعار النفط وآثارها على مختلف المؤشرات الاقتصادية، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال دراسة تطور أساليب التسعير وكذا التطورات الأسعار في السوق النفطية.

هيكل الدراسة

بعد الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين قسمت بدورها إلى ثلاث مباحث.

الفصل الأول: تحت عنوان مفاهيم عامة لسعر النفط والميزان التجاري الزراعي حيث تطرقنا من خلاله إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالنفط والسوق النفطية وأسعار النفط من خلال التطرق إلى مفهومه أنواعه وأساليب تسعيره ثم مختلف التطورات التي مر بها في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لبعض المفاهيم النظرية للميزان

التجاري الزراعي بالتطرق للصادرات الزراعية والواردات وانواعها وأهميتها، لنتم بدراسات سابقة حول البحث في المبحث الثالث.

الفصل الثاني: جاء بعنوان الدراسة التطبيقية، تم التطرق فيه إلى التحليل الاحصائي لمؤشرات الميزان التجاري الزراعي في المبحث الأول، ويليه المبحث الثاني تحت عنوان التحليل الاحصائي لمؤشرات أسعار النفط الجزائري، أما المبحث الأخير فتستعرض من خلاله دراسة إحصائية لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الزراعي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لسعر النفط والميزان التجاري الزراعي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسعر النفط والميزان التجاري الزراعي

اعتمد الإنسان منذ القدم على مصادر عديدة للطاقة من بينها الفحم الذي بقي لفترة طويلة المصدر الرئيسي فيها لكن بظهور النفط أصبح هذا الأخير موردا استراتيجيا هاما في اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة نتيجة الاستفادة من مداخيله لتمويل الاقتصاد، أو مستهلكة باستعماله كمصدر طاقوي للقطاعات الإنتاجية، كما أصبح الأساس الذي يدور حوله ولأجله التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على المصادر والأسواق والتحكم في آليات الإنتاج التسعير والتوزيع.

ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام وذي ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول النفط والسوق النفطية.

المبحث الثاني: عموميات حول أسعار النفط.

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط وآثار تقلباتها على اقتصاديات الدول.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لسعر النفط

عرف السوق النفطي أساليب مختلفة ومتنوعة في تسعير الثروة النفطية، وتنوعت هذه الأساليب باختلاف المراحل والظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في كل مرحلة، لذلك سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على مفهوم وتطورات الأسعار النفطية ومختلف أساليب تسعيرها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق لابد من التطرق إلى مفهوم سعر النفط وأنواعه.

1-مفهوم سعر النفط

تعددت التعاريف الخاصة بسعر النفط ولعل أهمها ما يلي:

السعر كمصطلح اقتصادي يقصد بو التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين، وبذلك فإن سعر النفط يعنى به قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين (**الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، 2003، صفحة 347**).

أو هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا. (**الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، 1983، صفحة 194**)

وعموما يمكن القول إن سعر النفط هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة السوق النفطية الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة تخضع لتقلبات دائمة، حتى أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد السبعينات من القرف الماضي واستمرت حتى الآن.

2-أنواع سعر النفط:

هناك العديد من المصطلحات السعرية النفطية وكل مصطلح يعبر عن نوع معين، ومن أبرز هذه الأنواع ما يلي: (**الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، 1983، صفحة 196**)

1-السعر المعلن: يقصد بو سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات البتَّولية في السوق البترولية، أي هو سعر محدد ومعلن من طرف العارض للنفط، وظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراندوايل واستمر لغاية نهاية خمسينات القرن العشرين، وهو متلازم مع حالة الاحتكار، أي يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها.

2-السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية.

3-سعر الإشارة: ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنو سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ويتم حسابه بناءا على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات. وقد أخذت بهذا السعر العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المبرم بينهما في 28 جويلية 1965، وكذلك فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية في عام 1967.

4-سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط مضاف لو قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق. فالبيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بخسارة.

5-السعر الفوري أو الآني: برز هذا السعر في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978 ، وهو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، هذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية، حيث تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط ولكن بكميات قليلة.

6-السعر المستقبلي: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك. (**الرومي، 2000، صفحة 24**)

المطلب الثاني: أساليب تسعير النفط في السوق الدولية

لقد تطو رت أساليب تسعتَ النفط وتعددت وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في الاتجاهات الهيكلية الاقتصادية والسياسية وموازين القوى والتحولات العالمية السائدة في كل مرحلة، ويمكن تقسيم مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة.

1-تسعير النفط في ظل الاحتكار

يمكن تسميتها مرحلة التسعير الاحتكاري أو عصر الشقيقات السبع، والتي تحكمت بالإنتاج والنقل والتوزيع والتسعير وبعبارة أخرى كانت المحرك الرئيسي للصناعة النفطية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها كانت

أكثر الدول إنتاجا واستهلاكا لهذه المادة الطاقوية، وانقسمت هذه الفترة بدورها إلى: (**الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، 1983، صفحة 202**).

مرحلة الأسعار المعلنة وتسعيرها وفق قاعدة نقطة الأساس الواحدة:

في هذه المرحلة قامت الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى بفرض نظام خاص بالأسعار المعلنة عرف بنظام "نقطة الأساس الواحدة"، هذا النظام يقضي بأن:

أسعار النفط المعلنة في مختلف مناطق العالم تساوي:

سعر منطقة الخليج الأمريكي + تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك وإلى منطقة الاستيراد.

إن أسعار بترول الخليج المكسيكي هي المقررة لأسعار البترول العالمي من مختلف مناطقه سواء كانت قريبة أو بعيدة من منطقة الخليج المكسيكي، فمثلا سعر النفط الخام العربي المصدر إلى السوق الأوروبية يكون ثمنه من قبل المستورد الأوروبي هو سعر النفط في خليج المكسيك الأمريكي إضافة لأجور الشحن والتأمين للمسافة بين خليج المكسيك والميناء في المنطقة الأوروبية، وليس على أساس المسافة بين المنطقة الأوروبية ومنطقة التصدير العربية.

التسعير النفطي وفق قاعدة نقطة الأساس المزدوجة:

طبق هذا النظام في سنة 1945 وبموجبه تصبح للأسعار المعلنة نقطتا أساس – خليج المكسيك والخليج العربي- حيث تم تحديد أسعار النفط العربي بنفس أسعار النفط المكسيكي مضافا إليها الأجور الحقيقية للشحن لتلك الأسواق، وتم اعتبار ميناء " **نابولي**" الايطالي نقطة تتعادل عندها الأسعار الآتية من الخليج العربي ومن الخليج المكسيكي من منطلق تعادل المسافة بين كل من المنطقتين وميناء نابولي، وبالتالي فقد تحولت القاعدة التسعيرية إلى:

سعر النفط يساوي:

سعر خليج المكسيك + أجور الشحن من الخليج المكسيكي إلى ميناء المستورد – أجور الشحن من ميناء التصدير إلى المستورد.

فمثلا ثمن نفط الخليج العربي المصدر نحو منطقة أوروبا يساوي سعر خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن للمسافة بين الخليج المكسيكي وميناء المستورد، مطروحا منو أجور الشحن من الخليج العربي إلى أوروبا.

3-التسعير النفطي وفق قاعدة نقطة الأساس الأحادية المتعادلة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من آثار مختلفة، وكذا زيادة الطلب على النفط الخام خاصة من طرف الدول الأوروبية التي شرعت في مشروع مارشال لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، لم يعد النفط الأمريكي يسد الحاجات المحلية، لتفقد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها كأول مصدر للنفط وتتحول إلى مستورد كبتَ لو، فنتج عن ذلك اختلال التساوي المعتمد بين السعر النفطي الأمريكي والعربي على ظهر الناقلة حيث ارتفع سعر النفط الأمريكي مقارنة بمنافسه العربي.

لقد تم تغيير قاعدة التسعير البترولي سنة 1948 بجعل منطقة التعادل لأسعار سوق خليج المكسيك والخليج العربي في منطقة" **ساوثيمن** "غرب إنجلترا بدل منطقة" **نابولي** "بإيطاليا، ولكن في سنة 1949 وبعد ضغوطات شديدة من طرف إداري مشروع مارشال والعديد من الحكومات الأوروبية تم تحويل نقطة التعادل إلى" **نيويورك** "فامتلاك الشركات في الشرق الأوسط لمجموعة الكارتل جعل لها الأفضلية في تحقيق مبتغاها كونها المتحكم في السوق النفطية (**Linde, 1991, p. 88**).

2-تسعير النفط في مرحلة الانحصار الاحتكاري

في عقد الستينات بدأت مرحلة جديدة في التسعير النفطي بعد فقداف الشركات الاحتكارية سيطرتها على السوق النفطية وتزايد دور الشركات النفطية المستقلة، كاف ذلك نتيجة بروز الابراد السوفياتي كطرف جديد قوي في السوق النفطية وتناقص القوة التنافسية للنفط الأمريكي إزاء غيره من النفط الغير أمريكي، وغيره من العوامل الأخرى ويمكن تقسيم هذه المرحلة بدورها إلى: (**الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، 1983، الصفحات 217-224**)

2-1-التسعير وفق قاعدة صافي المتحقق:

في هذه المرحلة تم تطبيق مبدأ مناقصة الأرباح بين الشركات الاحتكارية والدول المنتجة النفطية، وأصبحت الأسعار المعلنة كأساس معتمد ومعول عليه في احتساب الأرباح وتقاسمها بين الطرفين، فمن مصلحة الشركات الاحتكارية تخفيض الأسعار المعلنة في المناطق النفطية الغير أمريكية إلى حدود متدنية لتخفيف الأعباء المالية عنها التي تلتزم بدفعها لهذه الأطراف .ووفق هذه القاعدة فقد استمر الاعتماد على سعر النفط الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للنفط.

2-2-التسعير وفق قاعدة سعر الإشارة أو السعر المعمول عليه:

في هذه المرحلة وتحديدا سنة 1960 تأسست منظمة" **الأوبك** "للحد من انهيار وتراجع أسعار النفط وتدني عوائد الدول النفطية، وفي ظل سيطرتها على السوق النفطية قامت بفرض سعر جديد يتعامل به وفق نظام سعر الإشارة يكون النفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي له، هذا السعر أقل من السعر المعلن عنه وأكبر من السعر المتحقق.

2-3-التسعير وفق قاعدة السعر الرسمي:

بعد أزمة 1973 أخذت منظمة الأوبك زما المبادرة في تحديد سعر النفط الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات النفطية، وقد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر النفطي إلى 10,34 دولار للبرميل ابتداء من سنة 1974، حيث أن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ وإنما كان نتيجة منطقية لعدة عوامل جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للنفط .ولقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 أن الدول المصدرة للنفط ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من النفط في ظل اتفاقيات الشراكة، وأنها ستلجأ إلى إغراق السوق به بأسعار

منخفضة، ولكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطيع الدول المصدرة فقط بيع نفطها، وإنما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة وذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب.

وعليه أصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك. (**الخولي، 1997، صفحة 87**)

3-تسعير النفط وفق قانون العرض والطلب

لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب وإنما لصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطي، لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطراب قامت الدول المستهلكة بتطوير أساليب جديدة لتسويق النفط الخام وذلك من أجل تفادي تقلبات الأسعار، أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ سنة 1830، كم قامت بتشجيع زيادة إنتاج الدول من خارج الأوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط، وبذلك فقد تم ربط الأسعار الرسمية والأسعار السائدة في الأسواق الفورية، بحيث أصبح لا يوجد سعر واحد للنفط الخام القياسي، بل أصبحت توجد عدة خامات" قياسية "تعمل بمثابة نقاط إرشادية لتجارة النفط. (**مصطفى، 2016، صفحة 06**)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري الزراعي

المطلب الأول: مفاهيم حول الواردات الزراعية

يعتبر الاستيراد في ميدان التجارة الخارجية نشاط اقتصادي مهم في سير نشاط المؤسسة من حيث توفي المواد الرئيسية المستعملة في عملية الإنتاج والغير متوفرة في السوق المحلي.

1-مفهوم الواردات الزراعية

بما ان الواردات الزراعية هي جزأ من الواردات ككل فهناك العديد من التعاريف للواردات:

حيث عرف علماء الاقتصاد هذا المصطلح كل حسب منظوره لكن المعنى لا يختلف في مضمونه وينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات جانبا مهما فيها. الواردات بالمعنى الضيق تمثل قيمة ما يتم شراؤه من السلع من بقية دول العالم لتحقيق منافع وإشباع حاجات الاستهلاك المحلي، وتشكل الجانب المدين في حسابات الميزان التجاري للدولة، وتمثل طلبا من المقيمين داخل اقتصاد ما على سلع وخدمات تنتج خارج ذلك الاقتصاد. أما بمعناها الواسع فهي قيمة كل ما يتم استيراده من سلع وخدمات ورؤوس أموال من بقية دول لعالم، وتدخل إلى الجانب المدين في حسابات ميزان المدفوعات للدولة، حيث تواجه الدولة مشكلة انخفاض دخلها الوطني عند تسديد قيمة وارداتها (**أحمد بدر الدين، 2019، صفحة 385**).

الواردات هي كلمة جاءت من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجانب تم شراءها من الخارج (**السواعي، 2009، صفحة 25**).

الواردات هي توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة من أجل التنمية الاقتصادية، وكذلك توفير السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه. (شريف علي الصوص، 2012، صفحة 24)

من خلال هذه التعريفات يمكن صياغة تعريف للواردات الزراعية كالآتي:

الواردات الزراعية هي السلع الزراعية من مواد غذائية أو وسائل انتاج المنتجة في العالم الخارجي بمختلف أنواعها والتي تجلب إلى الدولة من أجل استهلاكها أو استعمالها للإنتاج.

2-أنواع الاستيراد:

إن التعاملات المتنوعة المشروعة والمتعلقة بعملية الاستيراد وكيفية تسير هذه العملية من طرف المؤسسة متعلقة بتوفير النقص الموجود في المواد الأولية أو اليد العاملة المؤهلة وهذا للقيام بعملية الإنتاج، وتلبية رغبات الزبائن، ومن خلال هذا يمكن التوصل إلى بعض طرق الاستيراد التي تقوم بها المؤسسة فنجد الأنواع التالية:

2-1-الإستيراد بغرض الاستثمار

نظراً لأن الطلب على الغذاء آخذ في الارتفاع ولأن العرض لا يزال محدوداً أو أنه لا يتزايد إلا تدريجياً، فلا يمكن التغلب على الأزمة الغذائية الراهنة من دون ضخ المزيد من الاستثمارات في الإنتاج الزراعي، أما الآن وقد أدى ارتفاع الأسعار واستمرار نمو الطلب إلى جعل الاستثمار في الزراعة مربحاً، فسيكون على الحكومات أن تضع السياسات التموينية الضرورية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي بحيث يمكن القيام على نحو أفضل بحشد الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، لزيادة تعزيز إنتاج الحبوب الغذائية وغيرها من المنتجات الغذائية وتطوير سلاسل القيمة في البلدان النامية.

نرى في هذا النوع من الاستيراد الذي تقوم به المؤسسة بغرض الاستثمار والتوسع في المشاريع بأنها تحتاج إلى تجهيزات وتجديد معدات الصيانة لهذا فإن المؤسسة تقوم بعملية الاستيراد لتلك التجهيزات والعتاد للاستخدامات في عمليات الإنتاج والتوسع في المشروع.

2-2-الإستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكملة للإنتاج

للقيام بالعملية الإنتاجية والتوسع في المشروع يجب على المتعامل الوطني أو الأجنبي استيراد مواد إضافية مكملة لعملية الإنتاج قصد توسيع نشاطه. كما نلاحظ أن معظم المؤسسات والمركبات الصناعية تقوم باستيراد هذه المواد الأولية وقطع الغيار.... إلخ حتى تتمكن من مواصلة الدورة الإنتاجية.

2-3-الإستيراد بغرض التجارة

يتضمن هذا النوع من الاستيراد الشراء بقصد البيع، أي إعادة البيع بعد الشراء من الخارج دون إحداث أي تغيير أو تحويل على البضاعة المستوردة، بصفة أخرى شراء مواد استهلاكية أو صناعية بغرض بيعها بالاستثمار في هذا المجال وتعويض على حالها والملاحظ من هذا النوع هو قيام المتعامل المحلي أو الأجنبي أو أصحاب رؤوس الأموال النقص في المنتجات.

2-4-الإستيراد بغرض الاستهلاك

نرى في هذا النوع من الاستيراد الشراء قصد الاستهلاك اذ تعتبر المواد الغذائية أساسية للأفراد إذ تستهلك على نطاق واسع، ونظرا لعدت أسباب منها النقص في العرض لهذه المواد او غلاء أسعارها، تعتمد الدولة على الاستيراد الاستهلاكي لتغطية العجز المحلي في إنتاجها وتلبية لحاجات المستهلكين المتزايد. **(هيئة الأمم المتحدة، 2008، صفحة 34)**

3-أهمية للاستيراد

3-1-إن الهدف الرئيسي للاستيراد هو توفي جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لتغطية النقص الموجود في التسوية لمساعدتها في القيام بوظيفتها وهناك أهداف أخرى تسطر في عملية الاستيراد.

استمرار عملية الإنتاج حيث يجب القيام بوظيفة الاستيراد على نحو لا تتعرض معه برامج الإنتاج للاضطراب والمحافظة على المستوى المطلوب من الجودة بالنسبة للمنتوجات المستوردة.

توفير احتياطات المشروع بأقل تكلفة ممكنة خاصة الاحتياجات الغير متوفرة محليا أو تكلفة الإنتاج المحلية تفوق تكلفة استيرادها.

تجنب حدوث الازدواج والتلف وتقادم في جميع السلع المستوردة وذلك عن طريق النظر لكل عملية استيراد في ضوء خطط الاستغلال الطويلة المدى.

إنشاء وتطوير علاقة داخلية بين الوحدات الأخرى التي يكون منها المشروع.

-جلب الحاجات من فوائض إنتاج الدول الأخرى.

-جلب التكنولوجيا وتطوير الاقتصادي الوطني.

-تلبية حاجيات المستهلكين وتحسين مستوى المعيشة.

-تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله أي مؤسسة تقوم بعملية الشراء.

تموين السوق الداخلي بالمنتوجات والمواد الأولية من خارج البلاد بعد تقدير لمختلف المعلومات.

(صديقي محمد عفيف، 1973، صفحة 563)

3-2-أهميات أخرى للاستيراد

عندما يتحدث الناس عن الاستيراد من حيث التجارة، يشيرون إلى شراء المنتجات أو الخدمات من بلد آخر ثم يتم تقديم هذه المنتجات أو الخدمات للعملاء من قبل الشركة المستوردة، ويترتب على ذلك العديد من الفوائد:

3-2-1-إدخال منتجات جديدة إلى السوق

العديد من الشركات في الهند والصين تميل إلى إنتاج السلع للسوق الأوروبية والأمريكية، فعلى الرغم من حجم هذه الأسواق والقوة الشرائية للسكان هناك ولكن عند إدخال منتج جديد إلى هذين السوقين قد يستغرق الأمر سنة أو أكثر.

3-2-2-تخفيض التكاليف

من الفوائد الرئيسية الأخرى للاستيراد تخفيض تكاليف التصنيع فالعديد من المنتجات المستوردة أو أجزاء من المنتجات والموارد أسعار معقولة أكثر من إنتاجها محليا.

3-2-3-فرصة للقيادة والتميز في الصناعة

استيراد المنتجات فرصة لتصبح رائد في السوق في صناعة معينة، العديد من الشركات تستغل فرصة استيراد منتجات جديدة وفريدة من نوعها قبل منافسيها وكونها أول من استورد منتج جديد يمكن أن يؤدي بسهولة لتصبح رائدة في صناعة معينة.

3-2-4-توفير منتجات عالية الجودة

الكثير من رجال الأعمال الناجحين يسافرون إلى الخارج لزيارة المصانع والعثور على منتجات ذات جودة عالية واستيرادها إلى بلدهم، وعلاوة على ذلك بعض المصنعين يوفروا تدريب ودورات تدريبية لضمان أن الشركة في الخارج على استعداد جيد لبيع منتجاتها. (**takeawayprofits.com، 2017**)

المطلب الثاني: مفاهيم حول الصادرات الزراعية

1-مفهوم الصادرات الزراعية

تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج، وهي السلع والخدمات التي ترسل من المقيمين إلى غير المقيمين في الدولة فنقول إن هناك صادرات عندما تحدث تغيرات في الملكية بين المقيمين وغير المقيمين، وتمثل الصادرات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات والتي تساعد على زيادة العملة الصعبة. (**عمر دينا أحمد، 2007، صفحة 131**)

ويعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم السياسات الزراعية في غالبية الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها والتي تتمتع فيها بميزة نسبية وعليها طلب كبير في الأسواق العالمية وتطبق هذه السياسات من خلال استخدام جميع الوسائل والإمكانيات كالإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العمولات الصعبة. (**عمراني، 2015، صفحة 133**)

2-أهمية الصادرات الزراعية

تتجلى أهمية الصادرات الزراعية من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة واصلاح العجز في ميزان المدفوعات كما تفعل الصادرات بصفة عامة، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة وهي كما يلي:

2-1 خلق فرص عمل جديدة

يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 إلى 4% في سنة 1988.

2-2 إصلاح العجز في ميزان المدفوعات

تعتبر الصادرات غير النفطية أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباش في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

2-3 جذب الاستثمار المحلي والأجنبي

يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاجية، كما يسمح توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج وتحسين جودته، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا في جذب استثمارات جديدة، فالعلاقة بين التوجه التصديري

للسياسة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الجديدة لا تتحقق إلا بعد فترة من الزمن وذلك بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من خلال استمرار التوجه التصديري سنة بعد أخرى.

2-4 تحقيق معدلات نمو مطردة:

إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات الزراعية عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لدلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة واصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد. (**ناصر الدين قريبي، 2014، صفحة 81**)

3-الفائدة من التصدير :

إن إتاحة الفرصة أمام الصناعات وتنمية الصادرات من أكثر المكاسب التي تعود على الدولة أو الدول التي تمارسها مقارنة مع أمثالها من الدول المتقدمة، إذ بعد أن تصل تلك الصناعات من التطور إلى نقطة الفائض في الإنتاج، والفائض عن حاجة الأسواق المحلية، لذلك فلا سبيل أمامها إلا لتصريف هذا الفائض في الأسواق الخارجية من أجل النمو والتوسع والبقاء في السوق.

ويعتبر تصدير الفائض من مختلف المنتجات مهما للاقتصاد الوطني وقد يعود إلى مزايا عدة منها :

- ظروف المناخ.
- وفرة الموارد الطبيعية اللازمة.
- توفر الأيدي العاملة.
- والتكاليف النسبية المميزة.
- والتصدير من هذا الباب يؤدي إلى كسب قومي واضح.

ولا تؤدي تنمية الصادرات إلى توفير مورد مستمر للاستثمارات الرأسمالية فحسب بل تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للدولة بشكل عام ولأفرادها بشكل خاص ما يؤدي إلى توسيع أسواقها محليا ودوليا. كما تؤدي الصادرات دور مهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والميزان التجاري، عن طريق الحصول على عملات صعبة ترفد الميزان التجاري الذي يشكل جزءا مهما في ميزان المدفوعات.

ويحتل القطاع الزراعي مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، غير أن ذلك لم يحدث لاعتبارات متعددة.

ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعية على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي، وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي كما أنها تعني رفع القطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق المزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته.

ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الزراعي ومزيدا من الطلب على منتجاته ومزيدا من الطلب للتصدير وبذلك رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما. (**شريف علي الصوص، 2012، صفحة 25**)

المطلب الثالث : مفهوم وهيكل الميزان التجاري الزراعي

1-مفهوم الميزان التجاري الزراعي:

هو عبارة بيان مفصل يشمل جميع المعاملات الاقتصادية للسلع الزراعية بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة لفترة عادة ما تكون سنة.

ويبين الميزان التجاري الزراعي الوضعية التجارية للقطاع حيث تعكس الصادرات منه مدى تطور القطاع، كما تبين مدى تحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي في حين تبيّن وارداته مدى عجز القطاع وتبعية للخارج.

يعد القطاع الزراعي من القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية التي حظيت باهتمام الحكومات خاصة في الاقتصاديات التي تتمتع بمزايا نسبية سواء في اليد العاملة أو المؤهلات الطبيعية، وهناك العديد من الدول التي أولت عناية خاصة بهذا القطاع من خلال المراحل التي تضمنتها الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة التي تمثلت في برامج ومخططات التنمية الفلاحية التي ساهمت بشكل واسع في تنمية إنتاجية هذا القطاع. كما تظهر ضرورة الاهتمام بهذا القطاع في الحقبة الأخيرة بعد انخفاض أسعار النفط الأمر الذي أثر على إرادات الدُول من العملات الأجنبية ما جعلها تنتهج سياسة التنويع الاقتصادي من خلال تطوير القطاعات الأخرى وعلى رأسها القطاع الزراعي الذي يمكن أن يكون خيار بديل عن قطاع المحروقات. ويتوقف نجاح ترقية صادرات القطاع الزراعي على نجاح استراتيجيات التسويق والتصدير، حيث يهتم التسويق الدولي بتوسيع الأسواق وترويج المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، كما أن لوضع استراتيجيات وسياسات وآليات خاصة بالتصدير أهمية بالغة في زيادة وتنمية الصادرات الزراعية.

وتكمن أهمية ترقية الصادرات الزراعية في تنويع الإيرادات المالية للدولة وجلب النقد الأجنبي، كما تحد من العجز في الميزان التجاري وتنعش ميزان الدفوعات وتساهم في التنمية الاقتصادية بصفة عامة بفضل الآثار الحيوية الداخلية والخارجية التي تدفع القطاعات الأخرى نحو التطور. (**بسمة بحري، 2018، صفحة 109**)

2-ميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية بين الدول يترتب عليها استحقاقات مالية يتعين تسويتها، ولذي فهي تعد بيانا تسجل فيها حقوقها والتزاماتها هذا البيان يضم ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدول والعالم الخارجي.

2-1-مفهوم ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر أهمها:

- هو بيان منسق لجميع التعاملات الاقتصادية بين تلك الدولة وسائر العالم، ومكوناته الرئيسة هي الحساب الجاري وحساب رأس المال وتدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات كدائنة أو مدينة. ويضم الحساب الجاري التجاري) التجارة في السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية، وتحسب صادرات الدولة من السلع -الخدمات -التحويلات النقدية ناقصا الواردات من السلع الخدمات -التحويلات النقدية)، ويسمى الفرق بالميزان التجاري، ويكون الميزان في حالة عجز إذ كانت الواردات أكبر من الصادرات، ويحقق فائضا إذا كان العكس. (**بول ساموبلسن وآخرون، 2001**)

- يعرف على انه" سجل يعتمد على نظام القيد المزدوج، ويتناول إحصائيات تغطي مدة زمنية تتعلق بالمتغيرات الحاصلة في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما من جراء تعاملها مع بقية دول العالم الأخرى ، أو بسبب هجرة الأفراد وكذألك التغيرات الحاصلة في قيمة مكونات ما تحتفظ به تلك الدولة من ذهب نقدي، حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية العالم " (محمد العامري، 2013، صفحة 57)

-يعرف على أنه" وثيقة إحصائية تظهر مجموع المعاملات التجارية والمالية لبلد ما مع بقية العالم خلال فترة زمنية محددة وعلى هذا الأساس فان ميزان المدفوعات يبين التدفقات السلعية والخدماتية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يسجل من جهة مجموع ما يستعمله البلد من بقية العالم ويسجل من جهة أخرى ما يدفعه هذا البلد إلى بقية العالم". (**لطرش، 2015، صفحة 241**)

هذا ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها المساهمة في دعم الأمن الغذائي والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وطبيعية، ولكن الواقع يعبر عن عكس ذلك، حيث يعاني هذا الأخير صعوبات تحول دون تطويره من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي التوجه نحو تصدير الفائض من المنتجات الزراعية نحو الأسواق الخارجية.

2-2-أهمية ميزان المدفوعات

تبرز أهمية ميزان المدفوعات في:

-كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرات لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشان الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي.

-كما يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية، كما انه يعكس اثر المبادلات ونوع السلع والخدمات المتبادلة.

-كما انه يشكل أداة مهمة تساعد السلطات الحكومية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية. (**محمد العامري، 2013، صفحة 58**)

2-3-خصائص ميزان المدفوعات

يتخذ ميزان المدفوعات شكل سجل محاسبي ويتميز بالخصائص التالية:

- ميزان المدفوعات يسجل التدفقات والتغيرات التي تمت بالفعل فهو يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت بالفعل أو خرجت بالفعل ولكنه لا يظهر إجمالي استثمار الدولة في الخارج أو ديونها مع الخارج.

- ميزان المدفوعات يأخذ مبدأ القيد المزدوج وكل تعامل بين المقيمين وغير المقيمين يؤدي قيد المبلغ مرتين:

- قيد العملة المستقلة ويتم تسجيل القيمة في الجانب الدائن .
- قيد العملة المشتقة ويتم تسجيل قيمة القيد أو العملات التي دفعت من الخارج في الجانب المدين.

(**طارق فاروق الحصري، 2010، صفحة 49**)

المبحث الثالث: دراسات سابقة للبحث

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع أسعار النفط والميزان التجاري الزراعي تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1-دراسة: **صدوق عاشور، حاجي فاطمة**

بعنوان: **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على ميزان مدفوعات الدول العربية وسبل تقويمها حالة: (الجزائر، السعودية، الإمارات) خلال الفترة (2000-2018).**

مداخلة مؤتمر (2019م).

هدفت هاته الدراسة لمعرفة أثر تقلبات الاسعار العالمية للنفط على ميزان مدفوعات لدول الجزائر، السعودية، والامارات خلال الفترة (2000-2018)، وماهي الاجراءات الحكومية المتخذة لتقويم هاته الآثار. من أجل ذلك تمت دراسة وتحليل أسباب تقلبات أسعار النفط العالمية، وتوصلت إلى أنه هناك عوامل متداخلة ومتشابكة منها ما هو اقتصادي، ومنها غير ذلك. وقد أسهمت كل هاته العوامل في عدم استقرار أسعاره.

وتعتبر الجزائر، السعودية والامارات من الدول التي تعتمد كليا في صادراتها على النفط، مما جعلها عرضة لتقلبات أسعاره، فقد عانى الميزان التجاري عجزا في الازمات النفطية، مما جعل حجم الاحتياطات النقدية يشهد تسربات كبيرة، لسد العجز التجاري والعجز الموازني.

ولتقويم هاته الآثار اتبعت الدول الثلاث سياسات هادفة لتنويع مداخيلها وصادراتها، من خلال برامج ورؤى شاملة تدعم النمو الاقتصادي، واتباع سياسة مالية تقشفية، وتجارية تقييدية، حتى لا تستنزف موارد الصناديق السيادية بل الزيادة في الادخار وتنمية الاستثمار. لكن كل هاته الاجراءات مازالت لم تحقق الاهداف المرجوة منها.

كل هاته التقلبات في أسعار النفط، أثرت على اقتصادات دول الجزائر السعودية، الإمارات، والتي تعتمد في مداخيلها على النفط كمورد أساسي، ويظهر ذلك جليا من خلال دراسة حال ميزان المدفوعات، فقد عانى الميزان التجاري حالة من العجز في حالة الانخفاض في أسعار النفط، مؤديا بذلك إلى نقص في حجم الاحتياطات النقدية.

لتفادي الآثار التي يخلفها التقلب في أسعار النفط قامت الدول الثلاث (الجزائر، السعودية، الإمارات). بإنشاء صناديق سيادية، تهدف من خلالها بادخار واستثمار الفوائض النفطية، والتنويع في اقتصاداتها من خلال تنمية صناعية وزراعية وتكنولوجية هادفة لتحجيم أسعار النفط، رافق ذلك سياسة مالية تقشفية، وسياسة تجارية تقييدية حتى تخفض من حجم عجز الموازنة العامة، والتقليل من حجم الواردات. (**صدوق عاشور، 2019، صفحة 07**)

2-دراسة: **طويل حدة، بن صغير فاطمة الزهراء**

بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة 1990-2015.

مقال من مجلة 2022 /المجلد: 11 /العدد:01

ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بنسبة تفوق 90٪، وتمويل القطاعات الأخرى (الفلاحية، الصناعية، البناء والأشغال العمومية، الخدمات...) يعتمد على الإيرادات البترولية، في هذه الورقة البحثية تهدف إلى معرفة الآثار المترتبة على القطاع الفلاحي في ظل تقلبات أسعار البترول، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية تعتمد على برنامج ARDL.

- الصدمة النفطية الأخيرة لم تؤثر على قيمة الناتج المحلي الفلاحي بالسلب بل لوحظ نموه وإن كان النمو ضعيف.

- رغم المبالغ الضخمة التي تدعم بها الدولة القطاع الفلاحي للنهوض به ورغم المقومات الجغرافية والمناخية، إلا أن الجزائر تبقى بعيدة عن تسجيل مستويات لنمو القطاع الفلاحي، وهذا يكشف عيوب التسيير، فسياسة الإنفاق العشوائي التي لم يسبقها التخطيط الجيد، ولا الرقابة على مصير تلك الأموال أدت إلى ضعف مردودية هذا القطاع.

- من خلال عملية البحث وجدنا العديد من الدراسات التي تؤكد أن الدعم المالي المخصص من طرف الدولة للقطاع الفلاحي لا يتم إنفاقه كلية على القطاع لعزوف الفلاحين عنه؛ بل ينفق منه جزء ضئيل فقط، لذا يتوجب على الحكومة البحث في الأسباب ومعالجتها من أجل تحسين مردودية القطاع.

- من النتائج المتوصل عليها وجود أثار طردية قصيرة المدى للمساحات الزراعية المستصلحة وبين نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، في حين لا وجود للآثار الطويلة المدى للمساحات الزراعية المستصلحة وبين نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي؛ وهذا يدل على عدم الاستغلال الجيد لهذه الأراضي المستصلحة أو أن الأراضي المستصلحة أساسا غير صالحة للزراعة، وربما تكون اليد العاملة الغير مخصصة في القطاع الفلاحي الجزائري هي السبب وراء ذلك.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود آثار طويلة المدى بين تقلبات أسعار النفط والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

(طويل حدة بن صغير فاطمة الزهراء، 2022، الصفحات 29-48)

3-دراسة: **بن حسين سيف الدين، بن ورخو نجيب**

بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2012-2016.

مذكرة ماستر 2022.

تناولت هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري حيث قسمت هذه الدراسة إلى فصلين جاء في الفصل الأول عموميات حول متغيرات الدراسة (سعر البترول، ميزان المدفوعات).

وفي الفصل الثاني تناولت الجانب التطبيقي لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات وكان مخصص للفترة ما بين (2012-2016) وقد خلصت الدراسة إلى أنه يتحدد سعر البترول بعوامل ومحددات خارجية دولية تنشأ عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل البيئية والجيوستراتيجية.

كما أن للبترول دور بارز في الاقتصاد الجزائري من خلال ما تساهم مداخيله في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تمويل الاستهلاك.

وخلصت الدراسة الى تأثر الميزان التجاري بشكل كبير بأسعار البترول وذلك بسبب ارتفاع صادرات البترول وانخفاضها لأن الصادرات الجزائرية أغلبها صادرات بترولية. (**بن حسين سيف الدين، 2022، صفحة 11**)

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية

1-دراسة: خليد زمان / حسن زيودا انام

Effect of oil prices on trade balance: New insights into the cointegration relationship from Pakistan

بعنوان: **تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري: رؤى جديدة في علاقة التكامل المشترك من باكستان**

مقال من مجلة 2012 /المجلد:29 /العدد:01

أثارت موجات صدمة أسعار النفط العالمية والخلل التجاري المستمر إنذارات خطيرة بين صناع السياسات في جميع أنحاء العالم، بسبب آثارها الشديدة على الاقتصادات المستوردة الصافية للنفط. الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير ارتفاع أسعار النفط على الميزان التجاري لباكستان باستخدام منهج ARDL.

علاوة على ذلك، تستكشف هذه الدراسة الاتجاه السببي بين الميزان التجاري وصدمات أسعار النفط في سياق باكستان خلال الفترة من 1975 إلى 2010. وأظهرت النتيجة أن هناك علاقة سلبية معنوية بين أسعار النفط وسعر الصرف والميزان التجاري في باكستان، أي أنه إذا ارتفعت أسعار النفط وسعر الصرف بنسبة 1%، فإن الميزان التجاري ينخفض بنسبة 0.382% و0.342% على التوالي. وهذا يعني أن أسعار النفط وسعر الصرف يؤديان إلى اختلال التوازن التجاري في باكستان.

بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة إيجابية بين فجوة الإنتاج والميزان التجاري مما يؤدي إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها في الإنتاج. على المدى القصير، هناك علاقة إيجابية بين سعر الصرف وفجوة الإنتاج والميزان التجاري في باكستان مما يدل على أن الزيادة في أسعار النفط تزيد من صافي تدفق الدخل من حيث مدفوعات التكلفة الضخمة للواردات ويزيد من العجز التجاري في الاقتصاد.

تشير نتيجة سببية جرانجر إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين أسعار النفط وسعر الصرف في باكستان، مما يعني أنه يتعين على باكستان الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة لتقليل اعتمادها على واردات النفط، في حين أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من أسعار النفط إلى الخلل التجاري. وهذا يعني أن أسعار النفط المرتفعة أكثر ملائمة من فجوة الإنتاج لأنها تغطي جميع أسباب الخلل التجاري. (**خليد زمان، 2012، الصفحات 2125-2143**)

ويمكن الاستعاضة عن استخدام النفط في كلا الشكلين كوقود وطاقة بالطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية وطاقة الفحم وطاقة الرياح ويمكن تقليل الطلب المرتفع على النفط عن طريق إنشاء البنية التحتية للنقل. الحاجة الماسة هي إعادة تعريف واعتماد خطوة عملية في الحفاظ على الطاقة. تعتبر اللوائح والمعايير والأهداف مهمة من أجل توفير التوجيه للمستوى الفعال لاستخدام النفط كوقود.

2-دراسة: **بليانا ايفانوفا / ليليانا ديميتريجيفيتش / إيليا ايفانوف**

بعنوان: **The effect of crude oil prices fluctuations on the agricultural producers' performance efficiency "تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على كفاءة أداء المنتجين الزراعيين".**

مقال من مجلة 2018.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تأثير أسعار النفط الخام كعامل اقتصادي عالمي على سلوك المنتجين الزراعيين.

يمثل تطوير الزراعة وتأمين الإمدادات الغذائية في السوق المحلية بشكل أساسي قاعدة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وباستخدام طريقة VaR، وهي أفضل تقنية متاحة لقياس المخاطر، سيتم متابعة تقلبات أسعار النفط الخام في فترة محددة، من أجل فهم تأثيرها على خلق سياسة الأعمال للمنتجين الزراعيين.

ان النموذج التاريخي لـ VaR، مثل العديد من النماذج الأخرى، لا يتمتع بالمثالية لعرض القيمة لتقليل المخاطر. فهناك مشكلة في المنهج التاريخي تعتمد نتائج المحاكاة التاريخية بشكل كامل على البيانات التي تم إنشاؤها في وقت معين بالتوقيت. من ناحية أخرى، تمثل طريقة VaR التاريخية طريقة سريعة وسهلة لتقديم تقدير للقيمة المستقبلية مع الكثير من الدقة.

خلصت الدراسة الى انه يتم توفير دعم كبير لتطوير الزراعة من قبل الشركات الرائدة في صناعة النفط الخام والمشتقات النفطية. (**بليانا ايفانوفا، 2018، الصفحات 1147-1157**)

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة يتبين لنا أن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية الاقتصاد الوطني وقد عرف هذا الأخير العديد من التقلبات الناتجة عن تذبذب كل من الصادرات والواردات والتي ترتبط ارتباطا شبه مطلق بقطاع المحروقات الذي لا يزال يستحوذ ويسيطر على أكبر قدر من إجمالي الصادرات.

وهو ما ينعكس أيضا على الميزان التجاري الزراعي بالحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، في انخفاضه في السنوات الأخيرة وما نجم عن ذلك من آثار سلبية انعكست بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري الزراعي.

وتتوافق دراستنا مع دراسة كل من: **بن حسين سيف الدين، بن ورخو نجيب / صدوق عاشور، حاجي فاطمة / بليانا ايفانوفا، ليليانا ديميتريجيفيتش، إيليا ايفانوف / خليد زمان، حسن زيودا انام.**

عكس دراسة **طويل حدة، بن صغير فاطمة الزهراء** التي توصلت الدراسة إلى عدم وجود آثار طويلة المدى لتقلبات أسعار النفط.

مما يبين مدى تبعية الاقتصاد الوطني لهذا القطاع في ظل انعدام مساهمة حصيلة القطاع الفلاحي في تغطية مستحقاته من الواردات.

من ذلك نستخلص أنه من الضروري البحث عن بدائل أخرى أكثر ديمومة واستمرارية وذلك من خلال تنمية القطاع الزراعي وكذا الطاقات المتجددة خاصة وأن الجزائر تملك إمكانيات كبيرة في هذا المجال تؤهلها للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية للبحث

تمهيد

تحتل قضية الصادرات الزراعية مكانة هامة في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية في أي دولة، وأن لها دورا كبيرا في النمو الاقتصادي والزراعي، وتظهر أهم ملامح تنمية الصادرات الزراعية في التوسع والتنوع في الإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية وتنافسية في الأسواق العالمية، كما أنها تساهم إيجابيا في زيادة الدخل الوطني. ويستند توضيح هيكل الميزان التجاري الزراعي الجزائرية فيما يلي إلى استعراض لبعض ملا محها الأساسية، من خلال استعراض لتطور قيمة الصادرات الزراعية والهيكل السلعي لأهم الصادرات، فضلا عن استعراض لتطور الواردات الزراعية الجزائرية والهيكل السلعي لأهم الواردات وانعكاسات تقلبات أسعار النفط علية ويضاف إلى ذلك استعراض لتطرو الميزان التجاري الزراعي.

المبحث الأول: التحليل الاحصائي والاقتصادي لبيانات مؤشرات الميزان التجاري

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها المساهمة في دعم الأمن الغذائي والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وطبيعية، ولكن الواقع يعبر عن عكس ذلك حيث يعاني هذا الأخير صعوبات تحول دون تطويره من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي التوجه نحو تصدير الفائض من المنتجات الزراعية نحو الأسواق الخارجية هذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث باستعراض قيم إحصائية وتحليل اقتصادي لمؤشرات الميزان التجاري الزراعي الجزائري.

المطلب الأول: التحليل الاحصائي في الفترة 2010-2023

ويعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم السياسات الزراعية في غالبية الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها والتي تتمتع فيها بميزة نسبية وعليها طلب كبير في الأسواق العالمية وتطبق هذه السياسات من خلال استخدام جميع الوسائل والإمكانيات كالإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العمولات الصعبة.

وهناك مجموعة من المنتجات الزراعية تملك فيها الجزائر ميزات تنافسية مثل بعض أنواع الباقوليات والتمور وسكر القصب والعديد من المحاصيل الزراعية الأخرى، إذ يمكن من خلالها التوجه نحو التصدير وغزو الأسواق المجاورة على الأقل، ومن ثم التوجه نحو الأسواق الدولية الأخرى. (**عمراني سفيان، 2015، صفحة 133**)

لتتبع مكونات الميزان التجاري للقطاع الزراعي في الجزائر سوف نستعرض أهم المجموعات الغذائية الرئيسة المكونة له وهي موضحة في الجدول رقم (01) في الصفحة التالية:

الجدول رقم (01) الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2010 –2021)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	الصادرات			الواردات			الميزان		
	الحبوب	السكر	الزيوت	الحبوب	السكر	الزيوت	الحبوب	السكر	الزيوت
2010	3.3	3.1	3.69	1816.44	654.68	603.77	1813.44	651.58	600.08
2011	3.3	3.1	3.7	1816	654.69	602.7	1812.7	650.58	599
2012	3.3	3.1	3.69	1815	654.7	602.7	1812.7	650.58	599
2013	0.4	273.04	0.62	2531.56	730.9	713.9	2531.17	457.86	713.28
2014	0.7	231.5	0.5	2920.4	814.9	980.4	2919.7	538.4	979
2015	1.6	151.8	1.18	3005.2	655.5	888.4	3003.6	503.7	887.22
2016	0.9	233.9	11.38	2806.6	935.2	922.7	2805.7	701.3	911.32
2017	0.73	247.7	12.74	2753.1	1051.68	899.24	2752.37	803.98	886.5
2018	2.02	250.1	22.1	2860.37	838.35	839.81	2858.35	588.25	817.71
2019	3.53	263.72	2.83	2454.53	751.71	820.38	2451	487.99	817.55
2020	8.84	552.41	1.95	2813.21	702.05	768.4	2804.37	151.64	766.45
2021	12.02	278.74	27.24	3447,87	817.82	1101.5	3435.85	539.08	1074.2

المصدر: (جامعة الدول العربية، 2022، صفحة 41/30)

1–الحبوب: وكقراءة لأرقام الجدول (01) نلاحظ أن قيمة صادرات الحبوب في تذبذب من سنة 2010 حتى سنة 2019 حيث بلغت أدنى مستوياتها سنة 2013 بـ 0.4 مليون دولار وهو رقم ضئيل جدا مقارنة بالمساحة الشاسعة القابلة للزراعة، ثم شهدت الصادرات انتعاشه طفيفة سنوات 2020 و2021 بقيمة 8.84 و12.02 مليون دولار على التوالي.

تتصدر واردات الحبوب قائمة واردات الأغذية وتأتي في مقدمتها مادة القمح يحتل هذا البند المرتبة الأولى لواردات المنتجات الغذائية، حيث نلاحظ من خلال الجدول في الأعلى أن واردات الحبوب في الفترة 2010-2021 في تذبذب مستمر ففي سنة 2010 كانت واردات الحبوب1816.44 مليون دولار حيث شهد تزايد و تناقص إلى أن تكون اصغر قيمة من واردات الحبوب سنة 2012 بـ 1815 مليون دولار ثم قفزة واردات القمح إلى أن

وصلت سنة 2021 إلى اعلي قيمة بقيمة 3447.87 مليون دولار هذه الزياد ، التي يفسّرها مؤشر أسعار الحبوب والنفط في السوق الدولية.

و تحتل الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث تقدر المساحة المخصصة لها بحوالي 40% من المساحة الزراعية بواقع 3.3 مليون هكتار ، ويشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي74% من إجمالي مساحة الحبوب ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال موسم 2010 بنحو 3.3 مليون قنطار بزيادة قدرها 6 % مقارنة بعقد (2000-2009) ويتكون الانتاج أساسا من القمح الصلب والشعير والذي يمثل على التوالي 51% و 29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب ، ولكن مع ذلك فان الواردات من الحبوب تمثل النصيب الأكبر من اجمالي الواردات الزراعية، وهذا يرجع لارتفاع حصيلة استيراد بعض أنواع الحبوب بسبب قلة الانتاج للبعض وعدمه للأخرى، وهذا ما أثر أيضا على نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات.

أما القمح والدقيق فرغم الانتاج المعتبر خاصة في بداية الفترة والتي وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 30 %. إلا أنه مع تناقص الانتاج والزيادة الطبيعة في الاستهلاك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 19% سنة 2016، ويرجع ذلك الارتفاع استيراد القمح اللين والذي يمثل المكون الاساسي للخبز الواسع الاستهلاك، وكذلك للجفاف الذي حل بالجزائر خاصة خلال السنوات الاخيرة والعامل الاهم هو الطريقة التي يسير بها الديوان الوطني للحبوب والبقول الجافة. أما الشعير فرغم التناقص في نسب الاكتفاء الذاتي إلا أن المسؤولين عن القطاع يقولون ستحقق الاكتفاء الذاتي في سنة 2020.

2-السكر: تعاني الجزائر من ارتفاع في التكلفة في الميزان للسكر فقدكان في اقل قيمه حوالي 457.86 مليار دولار سنة 2013، وبلغ اقصى قيمة له سنة 2017 ليتجاوز 800 مليون دولار. أما التصدير فقد بدأ منذ سنة 2008 بقيم قليلة، لكن منذ سنة 2013 أصبح يتجاوز 200 مليون دولار في شكل إعادة تصديره. مع العلم أنه لا ينتج محليا، وتعتمد الجزائر اعتمادا كليا على استيراد السكر (السكر الخام) ، فنسبة الاكتفاء الذاتي منه صفر وهذا ما يفسر الزيادات المسجلة في فاتورة استيراده.

3-الزيوت: هو أيضا يعرف عجزا كبيرا في ميزانه التجاري. ونلاحظ أيضا تذبذب فيه نتيجة العديد من العوامل الداخلية، والمتمثلة في سياسات الدعم الحكومي. وكذلك تغير سياسة التجارة الخارجية، وعوامل خارجية منها الاسعار العالمية، إذ سجلت الواردات من الزيوت زيادات مضطربة تميل للارتفاع خاصة في سنة 2010 إلى سنة 2014 حيث سجلت سنة 2014 حوالي 980.4 مليون دولار بعدما كانت603.77 مليون دولار سنة 2010 وهذا بزيادة قدرت بـ 146%، أما في سنة 2020 فسجلت انخفاضا بقيمة 768.4 مليون دولار أي حوالي 18% مقارنة بسنة 2014، مع ذلك تضل قيمة استيراد الزيوت النباتية (تشمل كل من :زيت فول الصويا، زيت بذرة القطن، زيت الفول السوداني، زيت الزيتون، زيت السمسم، زيت الذرة، زيت بذرة الكنتان، زيت زهرة الشمس المرغرين) .

فالجزائر تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على استيرادها وبطبيعة الحال هذا ما يفسر ارتفاع قيمة فاتورة استيرادها بالرغم من تسجيلها ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى، فأعلى قيمة سجلت سنة 2021 بـ 1101.5مليون دولار وهذا راجع لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بسبب أزمة الغذاء والتي يعد ارتفاع الأسعار أحد أهم أسباب نشوئها وعليه زادت قيمة الميزان للزيوت النباتية بمعدل 10% من سنة 2010 إلى سنة 2013 لتحقق ثاني اعلى قيمة خلال2014 بقيمة عجز قدرت بـ 979 مليون دولار، وسجلت انخفاضا طفيفا سنة 2015 لتعاود الارتفاع سنة 2021 بقيمة 1074.2 مليون دولار أي بمعدل قدره 84.72% مقارنة بالسنوات الخمس الأخيرة.

هناك مجموعة من المنتجات الزراعية تملك فيها الجزائر ميزات تنافسية مثل بعض أنواع البقوليات والتمور وسكر القصب والعديد من المحاصيل الزراعية الأخرى، إذ يمكن من خلالها التوجه نحو التصدير وغزو الأسواق المجاورة على الأقل، ومن ثم التوجه نحو الأسواق الدولية الأخرى. (**موقع وزارة الفلاحةالجزائرية، 2024**)

الشكل رقم (01) يمثل الميزان التجاري للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2010 –2021)

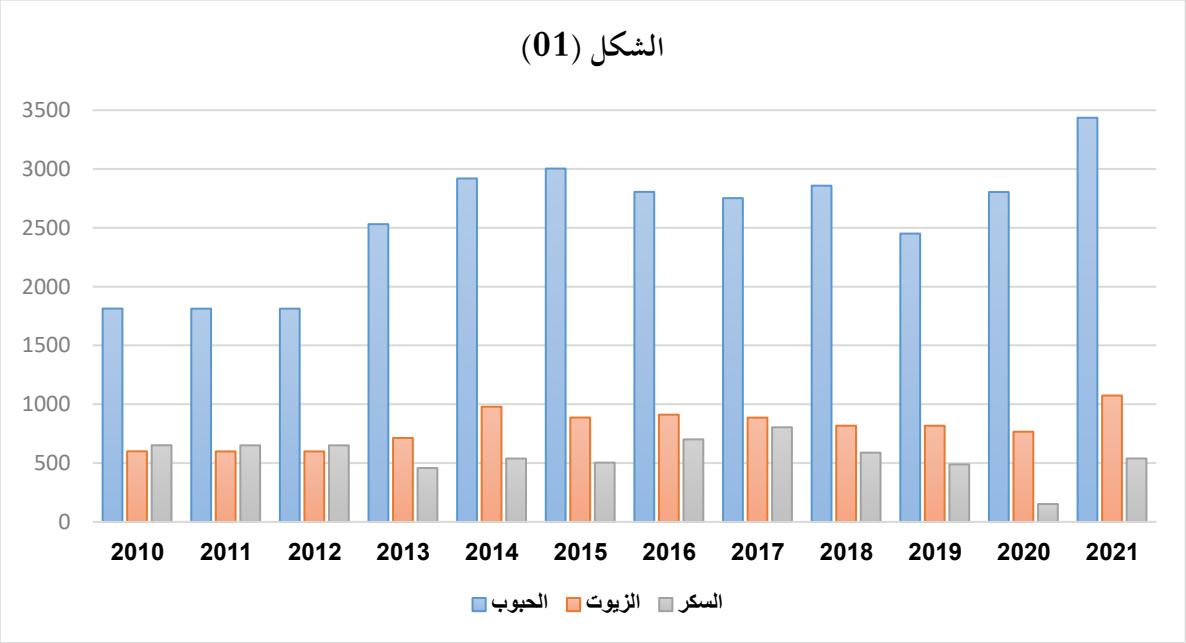

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على أرقام الجدول (01)

والجدول الموالي يمثل نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات

الجدول رقم (02): نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات **الوحدة: مليون دج**

السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات خارج المحروقات	صادرات قطاع المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات	نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات
2010	2490.8	113481,4	4220106.0	4333587.4	2,195%	0,057%
2011	2721.7	150294,5	5223836.8	5374131.3	1,811%	0,051%
2012	3719.7	159632,9	5527736.5	5687369.4	2,330%	0,065%
2013	4981.9	159552,9	5057546.9	5217099.8	3,122%	0,095%
2014	4571.7	207975,8	4709622.4	4917598.2	2,198%	0,093%
2015	5519.2	197751,6	3339435.1	3537186.7	2,791%	0,156%
2016	6053.2	197681,2	3080035.2	3277716.4	3,062%	0,185%
2017	8519.7	195951.0	3714143.9	3928295,6	4.347%	0.216%
2018	11004.7	312963.2	4548111.3	4889278,6	3.516%	0.225%
2019	11933.9	278802.0	3960984.7	4271648,8	4.280%	0.279%
2020	13540.3	256695.0	2560472,7	2846371,4	5.274%	0.475%
2021	19632.4	681933.1	4792475.8	5474408.9	2.879%	0.358%
2022	18823.9	933338.6	8467370.3	9400708.9	2.01%	0.2%

Source :(ONS, 2010/2022, p. 66/97 N37/88)

من خلال الجدول أعلاه والشكل 02 نلاحظ أن التغير في صادرات الجزائر من القطاع الزراعي في تطور ملحوظ على العموم إذ ما أخذنا في الحسبان قيمة الصادرات الجزائرية من القطاع الزراعي لسنة 2010 حيث بلغت حينها 2490.8 مليون دج لتصل إلى 5519.2 مليون دج سنة 2015 لتواصل الارتفاع إلى ما قيمته 13540.3 مليون دج. سنة 2020 حيث أن نسبة 2020 بلغ 245.33%، وهي تمثل نسبة مهمة إذا ما استبعدنا الارتفاع خلال مرحلة 2010 جملة المتغيرات الأخرى خارج القطاع الزراعي.

لكن يجب الإشارة إلى أن قيم الصادرات الزراعية في حد ذاتها هي قيم ضعيفة جدا، وبالتالي فإن هذا التغير لا يعكس حجم الإمكانيات المتاحة للجزائر للنهوض بهذا القطاع وتنميته، سواء من ناحية الإنتاج أو التصدير، إذ نلاحظ أن أحسن ظروف التصدير الخاصة بالقطاع الزراعي كانت سنة 2020 تمثلت نسبة صادرات هذا القطاع إلى إجمالي الصادرات الجزائرية فيها 0.475% إذ تكاد لا تمثل شيئا، هذا في ظل التدهور الشديد لأسعار النفط العالمية، حيث تمثلت قيمة الصادرات النفطية من نفس السنة 2560472,7 مليون دج مقارنة بالسنوات السابقة.كما أننا نلاحظ مما سبق أن إجمالي الصادرات الزراعية تمثل عبر فترة الدراسة نسبة جد ضعيفة مقارنة بإجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات الجزائرية، والذي نعتبره لب التحليل في دراستنا هذه .

الشكل (02): يمثل نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات من سنة 2010 إلى 2022 **الوحدة: مليون دج**

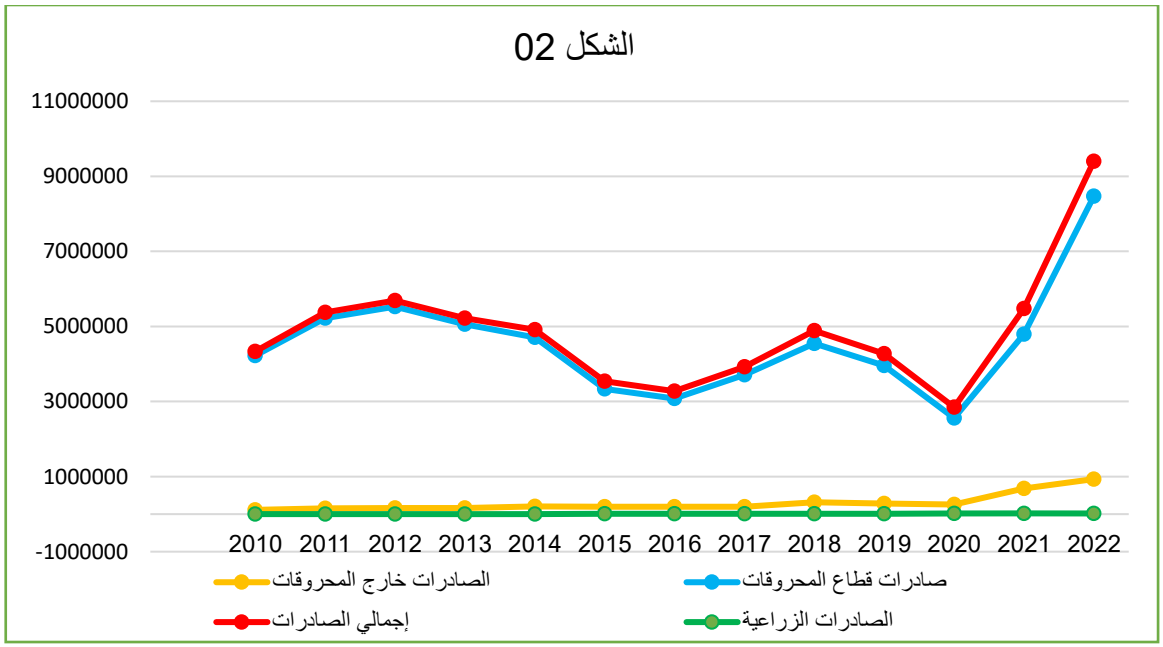

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على أرقام الجدول (02)

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي في الفترة 2010-2023

1-الصادرات الزراعية الجزائرية:

وتعد الجزائر من أكبر الدول التي تسجل عجزا في الميزان التجاري للسلع الزراعية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (03): الميزان التجاري الزراعي في الجزائر من سنة 2010 إلى 2022 الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات القطاع الزراعية	واردات القطاع الزراعية	الميزان التجاري الزراعي في الجزائر	نسبة التغير في الميزان التجاري الزراعي %
2010	2490.8	223 071,20	-220 580,40	-8,010
2011	2721.7	403 731,00	-401 009,30	-81,80
2012	3719.7	346 195,60	-342 475,90	-14,60
2013	4981.9	368 661,20	-363 679,30	-6,190
2014	4571.7	401 724,70	-397 153,00	-9,200
2015	5519.2	473 621,70	-468 102,50	-17,86
2016	6053.2	426 650,70	-420 597,50	-10,15
2017	8519.7	473 621,70	-465 102,00	-11.22
2018	11004.7	479 325,90	-468 321,20	-11.30
2019	11933.9	476 311,10	-464 377,20	-11.20
2020	13540.3	542 977,00	-529 436,70	-12.77
2021	19632.4	809 381,30	-789 748,90	-19.04
2022	18823.9	1 101 136,20	-1 082 312,3	-26.09
أعلى قيمة	**19632.4**	**1 101 136,20**	**-1 082 312,3**	**-81,80**
أدنى قيمة	**2490.8**	**223 071,20**	**-220 580,40**	**-6,190**
المتوسط	**7890,76**	**452 106,09**	**-412 803,18**	**-21,12**
الانحراف المعياري	**5204,697**	**139583,5411**	**-143367,954**	**-22.742**

(ONS, 2010/2022, p. 66/97 N37/88)

وكقراءة لأرقام الجدول (03) والتمثيل البياني من خلال الشكل رقم (03) أسفله نلاحظ:

الميزان التجاري الزراعي الجزائري في حالة عجز حاد طوال فترة الدراسة، وهو في إلى ارتفاع مستمر إذ نلاحظ أن العجز قدر ب 220580,40- مليون دج سنة 2010 لينتقل الى 468102,50- مليون دج سنة 2015 ثم ليصل الى 529436,70- مليون دج سنة 2020، ليتجاوز عتبة المليار دينار سنة 2022.

ويعود هذا العجز إلى ضعف الصادرات الزراعية الجزائرية مقابل الحجم الكبير للواردات من المنتجات الزراعية، ويرجع ذلك إلى عدم الاكتفاء في بعض المنتجات الزراعية الأساسية على غرار الحبوب ومشتقاتها وبعض أنواع الباقوليات إذ تعتبر جملة المشاكل الخاصة بالقطاع والتي أثرت على الإنتاج الزراعي والوصول به إلى نقطة الاكتفاء الذاتي حاجزا أمام توازن الميزان التجاري الزراعي ولما لا تحقيق فائضا فيه .بالإضافة إلى فتح باب الاستيراد على جميع أنواع المنتجات الزراعية بما فيها المتاحة وطنيا، ما أثر على تنافسية المنتجات المحلية ونقص الطلب عليها ما أثر على الكميات المنتجة محليا، هذا ما جعل الجزائر تتجه نحو سياسة إلغاء وتسقيف استيراد بعض المنتجات الزراعية اعتبارا من سنة 2015، وهذا ما لاحظناه من خلال سنة 2016 .

حيث انخفضت قيمة عجز الميزان التجاري الزراعي إلى 102,50 468- مليون دج مقارنة بسنة 2015 والتي سجل العجز فيها ب 102,50 468- مليون دج. وهذا ما سوف يشجع الطلب المحلي وحتى الدولي على المنتجات الزراعية الجزائرية ما سوف يشجع بدوره الإنتاج المحلي وترقيته والتوجه به نحو الأسواق الدولية.

الشكل :(03) تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر من سنة 2010 إلى 2022

الوحدة :مليون دج

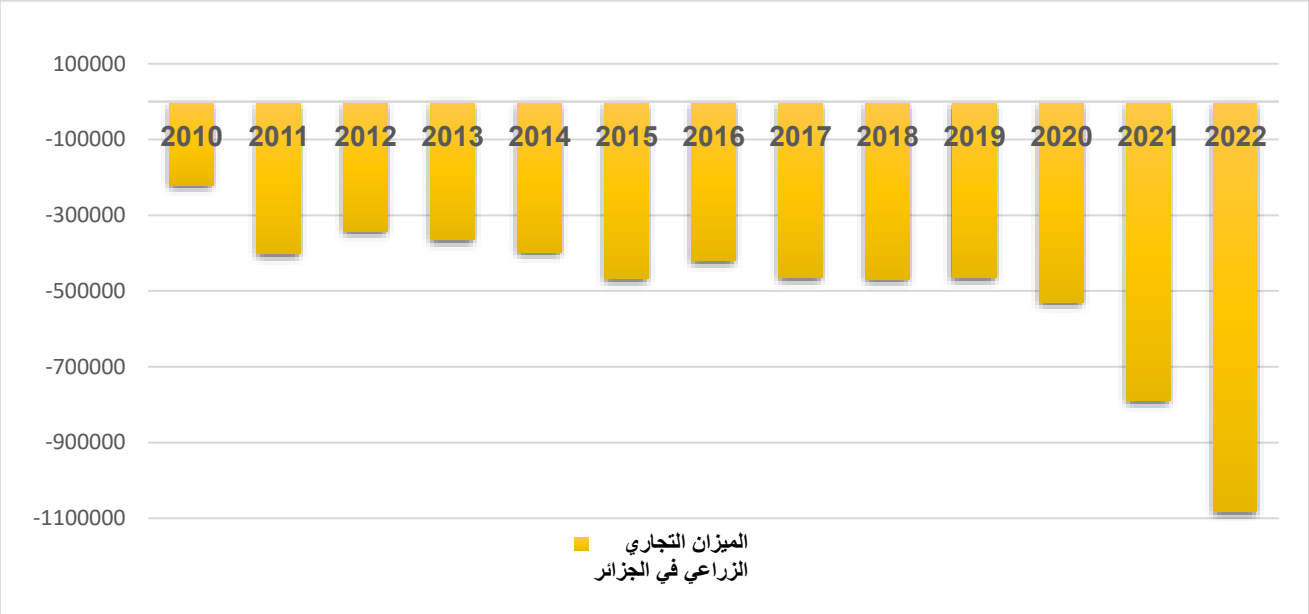

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على أرقام الجدول (03)

إن استمرار هذه الوضعية المتأزمة للميزان التجاري الزراعي الجزائري، وبفعل التدفق الكبير للواردات الزراعية والغذائية إلى السوق الجزائري، ستدفع إلى تحول ولاء المستهلك الجزائري باتجاه السلع المستوردة ذات الأسعار التنافسية والجودة العالية، الأمر الذي يدفع الفلاحين والعاملين في القطاع بصفة عامة، إلى التوقف عن النشاط والانسحاب من السوق ، وقد يدفع مؤسسات أخرى إلى إعادة تخصيص عوامل إنتاجها وتوجيهها إلى مجالات إنتاجية أخرى ، مما يحملها تكاليف التحول والتغيير، ويخلق تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي في الجزائر بدرجة أولى وتنويع صادرات الاقتصاد الوطني بدرجة أقل.

سجلت الصادرات الإجمالية انخفاضا بسنه 33.57% خلال سنة 2020 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات المحروقات بسنه 35.20% حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 90.52% من القيمة الإجمالية التي بدورها انخفضت بشكل جاد بقيمه قدرها 11.70 مليار دولار أمريكي مقارنه بسنه 2019 في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشيه حيث تمثل 19,48 % فقط من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل 2,26 مليار دولار أمريكي مسجله بذلك انخفاضا بنسبة 12.59%.

ان الصادرات الرئيسية خارج المحروقات خلال سنه 2020 تتمثل حسب قيمتها في المنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية وسلع التجهيزات الصناعية، ثم المواد الخام، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، وسلع التجهيزات الزراعية. **(المديرية العامة للجمارك، 2021، صفحة 19)**

2-الواردات الزراعية الجزائرية:

تشير الإحصاءات إلى أن المقارنة بين الإحدى عشر شهراً في عام 2019 وذات الفترة في عام 2020 توضح انخفاض الواردات الجزائرية من العالم بنسبة 18.3% حيث بلغت قيمتها نحو 31.4 مليار دولار مقابل 38.4 خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره 7 مليار دولار، وبذلك تكون الواردات الجزائرية مستمرة في الانخفاض منذ نهاية عام 2018 بعد الإجراءات التي تبنتها الحكومة الجزائرية للحد من الواردات.

في المقابل انخفضت وتدهورت الصادرات الجزائرية بشكل كبير جداً خلال فترة المقارنة المشار إليها سابقا لتنخفض بقيمة تزيد عن 11 مليار دولار وبنسبة وصلت لنحو 35% ، ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى الانكماش الذي شهده الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية بعد ظهور جائحة كورونا بالصين وبعض دول العالم خلال الربع الأخير من عام 2019 ، وبالتالي تراجع الطلب العالمي على البترول ومشتقاته، والذي يعتبر العنصر الرئيسي للصادرات الجزائرية أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الجزائرية للعالم، حيث تراجعت صادراتها مع مختلف دول العالم بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 2% لتصل أقصاها مع الولايات المتحدة الأمريكية نحو81% ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو المستقبل الرئيسي للصادرات الجزائرية.

أدى هذا الانهيار في الصادرات الجزائرية إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري ليصل لنحو 10 مليار دولار خلال الإحدى عشر شهراً من عام 2020، مقارنة بعجز قيمته نحو 5.5 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق.

انخفضت الواردات الجزائرية من كافة القطاعات باستثناء قطاعي السلع الغذائية والحيوانات الحية والذي زاد بنسبة (0.76%+)، وقطاع المواد الخام بزيادة نحو (15.5 %+)، وبالنسبة لقطاع السلع الغذائية فقد بلغت واردات الجزائر منه نحو 7.4 مليار دولار 2020 ، وكانت أعلى زيادة لواردات الجزائر من السميد ودقيق من قمح بنسبة (823.13 %+)، وإن كان مبلغ هذه الواردات زهيد جداً لا يتجاوز عدة ألاف دولار أمريكي، كذلك فقد تضاعفت واردات البرتقال بنسبة تجاوزت (422 %+) ، كذلك فقد ارتفعت واردات الجزائر من الحبوب بخلاف (الأرز والقمح والشعير)، بينما انخفضت واردات الجزائر من القمح الصلب واللين.

-ارتفعت واردات الجزائر من البذور والفواكه الزيتية لاستخراج الزيوت الزيتية بنسبة كبيرة تجاوزت (367%+) لتصل قيمتها خلال الإحدى عشر شهراً من عام 2020 نحو 402 مليون دولار مقابل 108 مليون دولار خلال ذات الفترة من العام الماضي.

– جدول (04) مقارنة الواردات الزراعية للجزائر من العالم بين عامي 2019–2020 القيمة :بالمليون دولار

البيان	2019	2020	التغيير
منتجات غذائية وحيوانية حية	6771.92	6823.41	%0.76
القمح الصلب واللين	1590	1452.28	%8.66-
أرز	60.45	62.16	%2.83
شعير	30.96	161.50	%422
ذرة صلبة غير مطحونة	737.37	801.13	8.62
حبوب أخرى غير مطحونة (باستثناء الأرز، القمح، الشعير، الذرة)	4.06	9.68	%138.51
سميد ودقيق من قمح	0.00	0.03	%823.13
سميد ودقيق من حبوب أخرى	0.28	0.46	%64.93
القهوة وغيرها	253.09	241.09	%4.74-
كاكاو	53.55	57.83	%8.01
حيوانات حية (غير الأسماك والقشريات)	240.78	190.34	%20.44-
الالبان ومنتجات من الالبان	1025.6	1309.75	%27.77
برتقال	30.96	101.50	%422.98
خضروات	280.25	231.59	%19.10-
علف للحيوانات	514.73	350.42	%31.93-
منتجات ومستحضرات غذائية	444	425.88	%4.08-
المشروبات والتبغ	377.48	396.78	%2.13-
تبغ غير مصنع	49.84	33.37	%33.04-
تبغ مصنع	284.53	302.98	%0.49
مواد أولية غير مصنعة باستثناء المحروقات	1141.75	1453.99	%27.35
بذور وفواكه زيتية	108.12	401.53	%367.90
أخشاب بدائية الصنع	331.30	290.82	%12.22-

المصدر :المديرية العامة للجمارك بالجزائر

يتضح من الجدول السابق لتحليل الواردات الجزائرية وفقاً للمجموعات السلعية بالقطاعات المختلفة ما يلي:

–كما سبق القول بالرغم من انخفاض الواردات الجزائرية من مختلف القطاعات، إلا أن واردات الجزائر من المنتجات الغذائية والحيوانات الحية دون المشروبات والتبغ (قد زادت بنسبة (% 0.76 +) لتصل لما يقارب 7 مليار دولار

خلال الإحدى عشر شهر اً من عام 2020 ، وكانت أعلى زيادة للواردات الجزائر من السميد ودقيق من قمح بنسبة (+ 823.13%)، وإن كان مبلغ هذه الواردات زهيد جداً لا يتجاوز عدة ألاف دولار أمريكي، كذلك فقد تضاعفت واردات البرتقال بنسبة تجاوزت (% 422 +) ويمكن تفسير ذلك لإقبال الشعب الجزائري على تناول البرتقال لتحسين المناعة، كذلك فقد ارتفعت واردات الجزائر من الحبوب بخلاف (الأرز والقمح والشعير)،بينما انخفضت واردات الجزائر من القمح الصلب واللين.

-ارتفعت واردات الجزائر من البذور والفواكه الزيتية بنسبة كبيرة تجاوزت (% 367 +) لتصل قيمتها خلال الإحدى عشر شهراً من عام 2020 نحو 402 مليون دولار مقابل 108 مليون دولار خلال ذات الفترة من العام الماضي.

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي والاقتصادي لمؤشرات أسعار النفط الجزائري

سيتم التطرق في هذا الفصل لتقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2023م، ويعد النفط من أهم الموارد الاقتصادية في الجزائر، حيث يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على إيرادات النفط وتصديره.

وتشهد أسعار النفط تقلبات مستمرة على المستوى العالمي، حيث تتأثر الجزائر بشدة بتلك التقلبات نظرا لتبعية اقتصادها لعائدات القطاع النفطي، وسيتم تحليل مؤشرات أسعار النفط الجزائري في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل الاحصائي والصادرات النفطية الجزائري 2010-2023

1-تطور إنتاج النفط في الجزائر:

خلال مراحل مختلفة تطور إنتاج المحروقات في الجزائر بتطوير أساليب ووسائل الإنتاج المستخدمة من طرف شركة سوناطراك وشركائها، حيث يمكن توضيح تطور الإنتاج في هذا القطاع في الجزائر فيما يلي:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة 12 في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فعالة في السوق العالمية للنفط.

الجدول رقم (05) تطور الإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 – 2023

الوحدة: ألف برميل /يوم

السنوا	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنتاج	1189.6	1161.6	1199.8	1202.6	1191.8	1157.1	1020.3	993	1041	1062	986	1012	1017

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير منظمة الاوبيك لسنوات من 2010 -2023

من خلال الجدول (05) يتبين لنا أن انتاج النفط قد عرف عدة تغيرات في الفترة الممتدة من 2010-2023 خلال سنة 2010 كان مقدار انتاج البترول 1189.6 الف برميل يوميا، وقد عرف ارتفاع طفيف قدر سنة 2012 بـ 1199.8الف برميل يوميا، بعدها ارتفع مقدار الانتاج ارتفاعها ملحوظا وصل الى 1202.6 الف برميل يوميا سنة 2013 ، وهذا راجع الى زيادة الطلب العالمي على البترول و ارتفاع اسعاره، ليعاود الانخفاض سنة 2017 اذ قدر بـ 993 الف برميل يوميا، ويعود سبب الانخفاض إلى كثرة العرض وانخفاض الطلب وظهور دول جديدة لإنتاج النفط كدول بحر الشمال ، بالإضافة الى عدم تفيد بعض الدول بحصص الانتاج المخصصة لها. بعدها استمر في التذبذب في مجال انحصر بين 1000 و1070 ألف برميل يوميا وهذا خلال الفترة الممتدة من 2018 حتى 2022 ماعدا عام 2020 الذي انخفض فيه الإنتاج ربما لتداعيات جائحة كورونا ليعاود الاستقرار مرة أخرى.

عانى الإنتاج النفطي من الانخفاض سنة 2009، حيث سجل مقدار 1.22 مليون برميل / اليوم بعدما كان عند مستوى 1.35 مليون برميل / اليوم سنة 2008م، وهذا نتيجة للأزمة المالية العالمية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي، إضافة إلى اتجاه الدول الصناعية إلى اعتماد سياسة تقليل استهلاك الطاقة من المصادر التقليدية والتوجه نحو الطاقات المتجددة وغيرها من أنواع الطاقة مثل الغاز الطبيعي، الكهرباء المائية إضافة للغاز الصخري. (**مصطفاوي، 2020، صفحة 145**)

ليستقر الإنتاج الوطني للنفط عند مستوى 1.2 مليون برميل / اليوم إلى غاية سنة 2015م. حيث كانت بداية التراجع تحت ضغط أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية نهاية الفترة ليسجل انخفاضا كبيرا سنة 2020م ليصل إلى مستوى 0.83 مليون برميل اليوم، بسبب جائحة كورونا وتداعياتها على الأسعار والطلب على النفط العالمي حيث أدت إلى تكبد هذا الأخير أكبر الخسائر على الاطلاق حيث انخفض الطلب على النفط وجميع المشتقات النفطية بشكل حاد. (**OPEC, 2020, p. 23**)

2-التخفيض الطوعي لإنتاج النفط في الجزائر:

كانت الجزائر ضمن 9 دول من أوبك+، قررت تطبيق تخفيضات طوعية منذ شهر مايو/أيار الماضي، بالإضافة إلى سياسة خفض الإنتاج التي يطبّقها التحالف منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

وكان أوبك+ قد قرر في اجتماعه الأخير الذي انعقد في شهر يونيو/حزيران الماضي والذي اقر بتمديد خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2022، مع تعديل مستوى الإنتاج بداية من العام المقبل إلى 40.46

مليون برميل يوميًا. وتقرر كذلك تمديد الخفض الطوعي الإضافي الذي أعلنته الدول الـ 9 حتى نهاية 2023، والبالغ 1.66 مليون برميل يوميًا. كما قررت الجزائر مطلع يوليو/تموز الجاري زيادة حجم الخفض الطوعي بمقدار 20 ألف برميل يوميًا لمدة شهر أغسطس/آب المقبل، يضاف إلى الخفض الطوعي الذي نفّذته منذ مايو/أيار حتى نهاية عام 2023 بمقدار 48 ألف برميل يوميًا. (**أحمد عمار، 2023، صفحة الطاقة نات**)

3-الصادرات النفطية الجزائرية:

الجدول رقم (06) تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2010-2022م)

السنوات	الصادرات النفطية (1000 برميل/اليوم)
2010	708.841
2011	697.587
2012	685.9
2013	608.4
2014	483.2
2015	519.5
2016	542.7
2017	529.7
2018	435.32
2019	445.18
2020	335.16
2021	430.1
2022	420.4

المصدر: موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير 2023 /الكويت /تاريخ الاطلاع 10-06-2024

https://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report

يلاحظ من خلال الجدول رقم (06) و الشكل رقم (04) اسفل أن حجم الصادرات قد شهد نوعا من الثبات خلال الفترة 2010-2012 اما الفترة الممتدة من 2012 حتى 2014 والتي شهدت انخفاضا حادا في صادرات المحروقات وهذا راجع لتطور هيكل الصادرات النفطية لكن مع بداية 2015 أولت الدولة الاهتمام اكثر بقطاع المحروقات وحولت إليه الجزء الأكبر من الإنتاج النفطي واتجهت لتصدير المشتقات النفطية بنسبة أكبر من النفط الخام، وظل الوضع على ما هو عليه إلى غاية 2017م أين زاد انخفاض الصادرات بمستوى اقل من ما كان لتستقر الصادرات بارتفاع طفيف بين عامي 2018-2019 حيث بلغ الإنتاج سنة 2019 1.25 مليون برميل في اليوم ويرجع ذلك لعدة أسباب منها تفضيل شركاء سوناطراك تصدير كميات النفط المتحصل عليه من الآبار المشتركة

على ما هو عليه دون تكريرها في المصافي المحلية إضافة إلى ارتفاع الأسعار في السوق العالمية نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط واشتداد عمليات المضاربة في الأسواق الآجلة لعقود النفط.

أدت الأزمة العالمية لسنة 2020 لانخفاض أسعار النفط نتيجة تناقص معدلات النمو الاقتصادي العالمي بعد انحصار جائحة كورونا حيث أدت إجراءات الغلق المنتهجة من عديد الدول إلى تخفيض الطلب العالمي على النفط. والذي يعتبر من بين المحددات الأساسية لسعر النفط ومن ثم استقرار صادرات النفط في سنة 2022 لمختلف الدول المنتجة ومن بينها الجزائر حيث سجلت تحسن بنسبة 13% لتصل إلى 0.89 مليون برميل اليوم، لتبدأ مرحلة تتسم بالانخفاض طفيف إلى غاية نهاية الفترة.

الشكل رقم (04) تطور صادرات النفط الخام في الجزائر (2010-2022م) **الوحدة (ألف برميل/اليوم)**

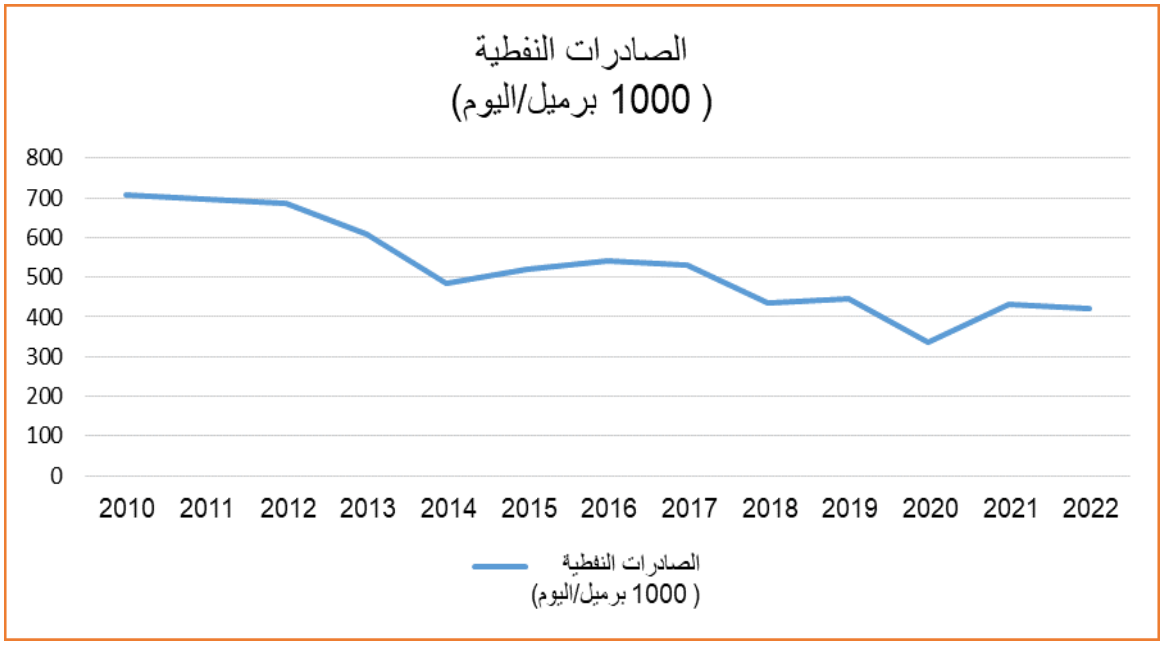

المصدر: المصدرة من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لمؤشرات أسعار النفط الجزائري 2010-2023

1-تطورات أسعار النفط

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، فقد تميز السوق النفطي بكثرة التقلبات والصدمات منذ فترة طويلة مما أدى إلى عدم استقرار أسعار النفط خاصة بعدما فقدت منظمة الأوبك السيطرة على التسعير.

1-2-تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010-2023)

شهدت الفترة من 2010 إلى 2023 اختلالا في التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطي أدى إلى تغير الأسعار بشكل كبير في اتجاه تصاعدي حتى عام 2015، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	سعر برميل النفط (دولار/ برميل)
2010	79.5
2011	111.3
2012	111.7
2013	108.7
2014	98.95
2015	52.39
2016	43.73
2017	54.19
2018	71.31
2019	64.21
2020	41.84
2021	70.91
2022	101.32

(Energy Institute, 2023, p. 24/ 72nd edition)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أسعار النفط وقد ارتفع سعر النفط بشكل قياسي سنة 2011 حيث بلغ 111.3 دولار للبرميل ويعود ذلك الارتفاع الطلب النقطي العالمي خاصة في اليابان، وهذا نتيجة الزلزال المدمر الذي اجتاح السواحل الشرقية لها والذي أدى إلى إغلاق عشر مفاعلات نووية توفر معظم حاجيات اليابان من الطاقة الكهربائية، مما سبب ضغطا على الطلب العالمي هذا من جهة، من جهة أخرى فإن القلق الذي ساد بشأن توقف صادرات النفط الليبية بسبب الاضطرابات التي مستها خلال فترة الربيع العربي، إضافة إلى ارتفاع الطلب من قبل الاقتصاديات الصاعدة في كل من أسيا وإفريقيا الجنوبية كلها عوامل ساهمت في زيادة أسعار النفط في هذه السنة.

بقيت الأسعار مرتفعة خلال سني 2012 و2013 حيث وصلت إلى 111.7و108.7 على التوالي.

وفي عام 2014 وبالضبط في منتصف السنة حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار المخفض سعر البترول ليصل متوسط سعر البرميل إلى 96.29 دولار للبرميل وذلك راجع للأسباب التالية: (**منظمة الأقطار العربية، 2014، صفحة 46،العدد41**)

– ارتفاع مؤشر سعر الصرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية التدريجي منذ بداية عام 2014 الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم

– توجه كبار الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.

– انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط، واللتان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة خاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

–كان للمضاربات دور كبير خاصة خلال النصف الثاني من العام في نقل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

يمكن القول إن هذه الأزمة هي عكس الأزمات السابقة التي كانت إما يسبب عوامل سياسية أو اقتصادية وهي أزمة متعددة الأبعاد، فالاختصاص الحاد السعر البرميل من النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 يرجع إلى توفر جملة من العوامل التي كانت سببا في الارتفاع المبالغ للأسعار، حيث أرجعها تقرير البنك العالمي في العناصر التالية: التطورات في العرض والطلب التغيرات في أهداف منظمة الأوبك، المطورات الجيوسياسية وارتفاع قيمة الدولار.

ثم انخفاض سنة 2015 حيث واصل السعر الانخفاض حوالي 50 دولار للبرميل وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب أساسية هي ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية، زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري إلى حوالي خمسة ملايين برميل يومها، وأخيرا رفض السعودية خفض الإنتاج من أجل زيادة الأسعار.

حتى سنة 2018 حيث شهد سعر البرميل انتعاشه جيدة بعد ان اضطر دول الأوبك لتخاذ سياسة لتحقيق القفزة بخفض المعروض البترولي حيث بلغ الارتفاع 71.81 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية في فنزويلا، ليتقهقر سعر البرميل في سنة 2020 إلى 40 دولار للبرميل للمرة الأولى على الإطلاق منذ عقدين من الزمن، نظرا لتداعيات جائحة كوفيد 19 التي قلل الطلب على النفط، وواصلت الأسعار منحاها التصاعدي لتصل إلى 70.91 دولار للبرميل سنة 2021 وتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل سنة 2022 منذ سنة 2013.

الشكل (05) : تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010-2023)

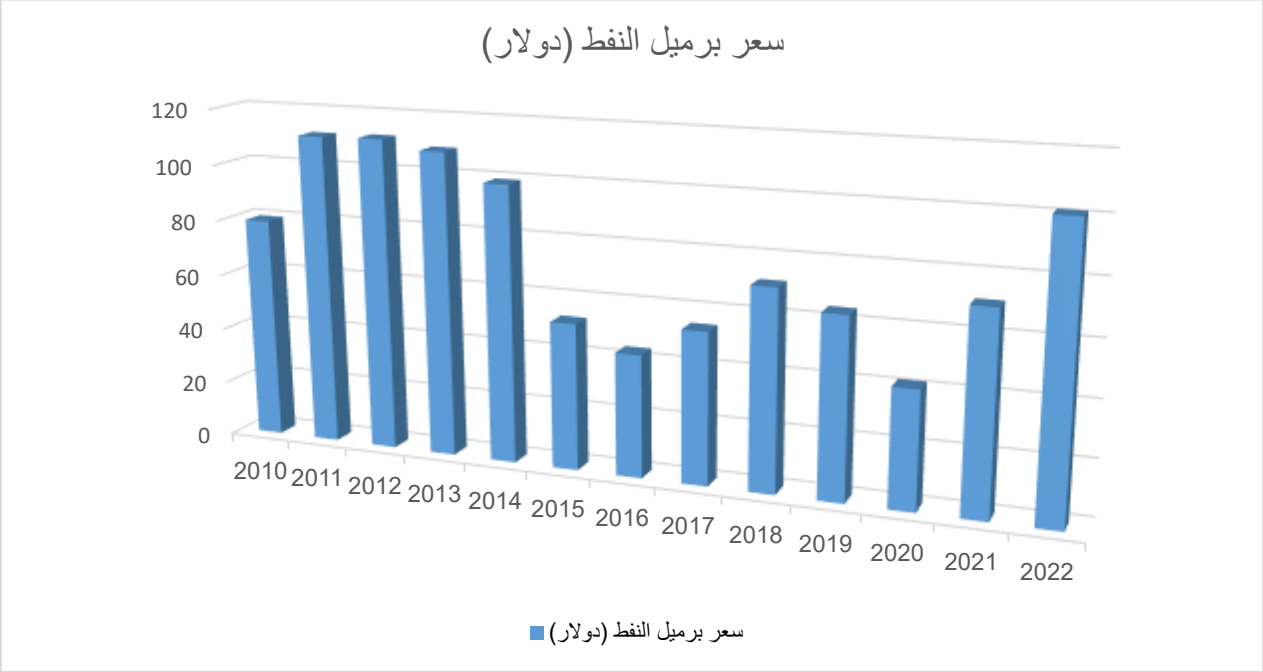

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

المبحث الثالث: دراسة احصائية لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (2010-2023)

تؤثر تقلبات أسعار البترول على العوائد البترولية المحققة، وبما أن الجزائر تعتمد على السعر المرجعي للبترول في بناء ميزانيتها السنوية هذا يجعل مؤشرات توازنها الداخلي مرتبطة بتحركات أسعار البترول، فارتفاع أو انخفاض أسعار البترول العالمية تنعكس على المؤشرات الداخلية للجزائر بصفة كبيرة أو بصفة قليلة، وهذا يدل على أهمية قطاع البترول في سيرورة الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: آثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (2010-2023)

تعتمد الجزائر في نفقاتها العمومية على قطاع المحروقات بشكل كبير، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن حجم الدعم الفلاحي والناتج المحلي الفلاحي والصادرات الزراعية يتناسبون طرديا مع ارتفاع أسعار النفط.

الجدول رقم (08) : تطور الناتج المحلي الفلاحي وحجم الدعم الفلاحي وإجمالي الصادرات الزراعية مع أسعار النفط خلال الفترة 2010-2023

السنوات	سعر برميل النفط (دولار)	الناتج المحلي الفلاحي بالمليار دينار	حجم الدعم الفلاحي بالمليار دينار	الصادرات الزراعية بالمليون دولار
2010	79.5	1015258.8	32.21	208.51
2011	111.3	1583216	39.56	208.51
2012	111.7	1421623	44.26	840.03
2013	108.7	1640006	92.6	568.51
2014	98.95	1771426	118.8	772.54
2015	52.39	1936379	93.7	648.1
2016	43.73	1676654	47.5	867.3
2017	54.19	1915485	55.1	756.8
2018	71.31	2105487	98.5	1073.4
2019	64.21	2096585	77.5	1239.4
2020	41.84	1936485	50.6	1299.8
2021	70.91	2293648	102.4	1404.6
2022	101.32	2586987	120.05	1602.1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

1.(Energy Institute, 2023, p. 24/ 72nd edition)

(جامعة الدول العربية، 2022، الصفحات 35-41/ عدة مجلدات)

إن هذا التذبذب في أسعر النفط يأدي الى التذبذب في إيرادات الجزائر من صادرات المحروقات مما يؤثر بشكل رهيب على تنفيذ مختلف السياسات وبرامج التنمية الفلاحية على وجه الخصوص، والتي يتطلب نجاحها توافر مجموعة من الشروط وعلى رأسها استقرار عمليات التمويل القطاعية خاصة في القطاعات الاستراتيجية كالقطاع الزراعي، والذي أثر على دعم الميزان التجاري الزراعي.

ولقد عرفت إيرادات الجزائر من المحروقات انخفاضا كبيرا لم تكن تتوقعه الحكومة الجزائرية سنة 2015 جراء انخفاض سعر برميل النفط من متوسط سنوي قدر سنة 2014 بـ 98.95 دولار للبرميل إلى متوسط سعر سنوي قدر بـ 52.39 دولار للبرميل سنة 2015، حيث سجلت الإيرادات انخفاضا قدرت نسبته بـ 43.31% عن سنة 2014 فقط، وهو ما انعكس على حجم الدعم الدولة للقطاع الفلاحي ما أثر على الناتج المحلي الفلاحي ومنه على إجمالي الصادرات الزراعية.

بعد ذلك انخفض سعر برميل النفط مرة أخرى سنة 2016 ليصل إلى 43.73 دولار للبرميل وهو مستوى لم يسجله منذ سنة 2004، لتنخفض إيرادات الجزائر من المحروقات إلى 27917.5 مليون دولار أي بانخفاض قدرت نسبته بـ 15.60% عن سنة 2015 و بنسبة 63.83% عن إيرادات سنة 2011 و 2012 عندما كان متوسط سعر برميل النفط يفوق 100 دولار للبرميل وهو ما أدى إلى حدوث " صدمة أدت إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية الفلاحية وإلى برامج تقشف عاجل، هذا الأخير عرقل بشكل كبير مسيرة التنمية الزراعية التي أعلنتها الحكومة الجزائرية ضمن مختلف برامجها التنموية السابقة و بأغلفة مالية كبيرة. (**خير الدين وحيد داودي الطيب، 2017، صفحة 611/615**)

وهنا نطرح إشكالية تمويل وتنفيذ السياسات العامة الزراعية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر اذ تعتبر الجزائر كواحدة من الدول التي تعتمد في إيراداتها على إيرادات الثروة النفطية بصورة مطلقة وشبه كلية، حيث يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بأكثر من 97% من إيرادات الدولة ومنه دعم القطاعات الأساسية كالقطاع الفلاحي وهو ما جعل هذه الأخيرة دائمة التعرض للأزمات المالية مباشرة عند انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، حيث يدخل الاقتصاد الجزائري في مشاكل كبيرة مثلما حدث عند وقوع الأزمة النفطية لعام 1986، والأزمة النفطية لعام 1998، والأزمة النفطية الحالية والتي بدأت سنة 2015.

لقد تبين وجود ارتباط كبير بين أسعار الثروة النفطية في الأسواق العالمية وإيرادات الجزائر من المحروقات حيث أنه كلما انخفض سعر برميل النفط انخفضت معه قيمة الإيرادات، وهذا يؤثر بشكل كبير على تنفيذ السياسات العامة للدولة بصفة عامة والتي من بينها السياسات العامة الزراعية، وفي ظل عدم تحكم الجزائر في إيراداتها بسب علم تنوعها

وارتباطها بقطاع المحروقات فقط سيبقى التاريخ يعيد نفسه، أي أنه عند ارتفاع أسعار النفط ترتفع الإيرادات ويرتفع معها حجم البرامج الاستثمارية الزراعية سواء من حيث عدد البرامج أو من حيث حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها، وبمجرد انخفاض أسعار النفط تنخفض الإيرادات وينخفض معها حجم البرامج الاستثمارية الزراعية، وتنخفض قيمة الاعتمادات المالية المخصصة لها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل حتى البرامج التي انطلقت سابقا سينخفض حجم الاعتمادات المالية الموجبة لها هذا إن لم تتوقف بصورة نهائية وهو ما يتسبب في عرقلة عملية تنفيذ أي سياسة عامة زراعية مهما كان نوعها، سواء من حيث تعثر مدة التنفيذ أو من حيث النتائج المرجوة من جراء تطبيق هذه السياسة. كما تبين وجود رغبة وارادة سياسية كبيرة من طرف الدولة لتطوير القطاع الزراعي، ولكن السياسات المتعاقبة على هذا القطاع أصيبت بالفشل وعدم تحقيق النتائج المرجوة منها، وهذا لتوافر جملة من الأسباب والمعطيات والتي يبقى التذبذب في تمويل السياسات العامة على رأسها، إضافة عدم قيام المورد البشري بدوره سواء كان ذلك من جهة القائمين على تنفيذ السياسات العامة الزراعية أو من ناحية المستفيدين من هذه السياسات والبرامج.

المطلب الثاني: أسباب وآثار عجز الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2010-2023)

لعجز الميزان التجاري الزراعي في الجزائر عدة أسباب تختلف باختلاف مستوياتها، والجهة المسؤولة عنها ويمكن تقسيمها إلى:

1-أسباب متعلقة بالسياسات الحكومية: هناك العديد من الاسباب تذكر منها:

1-1-التغيرات المتعددة للقوانين والتشريعات والبرامج التي تنظم القطاع الزراعي منذ الاستقلال:

بدأت الجزائر تنظيم القطاع الفلاحي بقانون التسيير الذاتي سنة 1963. ثم في نوفمبر من سنة 1971 أصدرت قانون الثورة الزراعية تلاه قانون الاستصلاح الزراعي 83-18 والقانون 87-19 الذي يحدد طريقة استغلال الأراضي الزراعية للملك الوطني وتحديد حقوق والتزامات المنتجين، ثم جاء القانون 90-25 المعدل والمكمل السياسة الأراضي، وبسبب فشل المستثمرات الاشتراكية وتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وخضوعها لبرامج المؤسسات والهيئات الدولية (خاصة الخصخصة)، دخلت الجزائر في برامج واصلاحات اخرى منها قانون 1996 والذي تضمن حق ملكية الأرض أو تأجيرها، عقبه أيضا برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2000)، تم وضع قانون 1608 بشأن التوجيه الفلاحي عقبه قانون رقم 10-03 الذي يحدد شروط وطرائق استغلال الأراضي الزراعية في المجال الخاص للدولة، والذي جاء تماشيا مع سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2014-2008). (**جعفري، 2018، صفحة 116**)

وفي 2011 تم وضع آلية تسمح بالوصول إلى الأراضي الزراعية، وهي التعميم المشترك بين الوزارات، والتي تم تعديلها واستكمالها في القرار رقم 1839 المؤرخ 14 ديسمبر 2017.

1-2-الضعف في التوسع الأفقي والعمودي الزراعي:

رغم توجه الدولة نحو برامج تهدف لزيادة الاراضي المستصلحة وزيادة انتاجيتها، إلا أن مساحة الأراضي المزروعة بقيت في حدود 85000 ألف هكتار، عدا في سنة 2012 والتي تجاوزت 90000 ألف هكتار، وتلاحظ كذلك انتشار المساحات المتروكة، والتي تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد او بعض المواسم، لعدم كفاية مياه الري او لاستعادة قدرتها الانتاجية، وكذلك منح برامج الدعم الفلاحي لغير مستحقيه وعدم توفير الامكانات اللازمة لتطور الفلاحة خاصة غياب بنية أساسية مرافقة لهذا الدعم من طرقات وشبكات كهرباء وغيرها.

سيطرت مساحة المحاصيل الموسمية المطرية على جل المساحة المزروعة. وهذا يفسر بارتفاع المساحة المخصصة لزراعة الحبوب على اجمالي المساحة المزروعة، خاصة في الشمال والشرق والتي يعتمد في سقيها أساسا على الامطار وأن جل المساحة الزراعية غير المطرية تتركز في الجنوب، وأغلها مخصصة لزراعة الخضر والفواكه، خاصة فيما يعرف بالبيوت البلاستيكية.

التوسع في منح العقار الصناعي على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

ضعف مردود الابتكار الزراعي في الجزائر، وذلك لقلة استعمال التقانة الزراعية المتطورة، سواء من حيث تقنيات الزرع أو المعدات ومستلزمات الانتاج الزراعي، والتي تتطلب دعما كبيرا من طرف الدولة.

الكثير من المنتجات الزراعية بدورها مستوردة. في كثير من الأحيان تكون غير صالحة خاصة البطاطا.

1-3-مشاكل التمويل:

هناك العديد من البنوك والصناديق المتخصصة فالبنوك في البنك الجزائري للتنمية. وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما الصناديق فهي الصندوق الوطني للضبط والتنمية المحلية، وصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي. (**عدة، 2018، الصفحات ص 155 – 164**)

ولكن ظل تمويل القطاع الفلاحي يعاني مشاكل عديدة ومتنوعة تذكر منها:

- الطريقة والكيفية والجدوى التي تمنح بها المؤسسات المخصصة للإقراض الفلاحي.
- عدم وجود تمويل للتجارب الزراعية الخاصة بالمنتجات الجديدة.
- ضعف التمويل المخصص لدعم مستلزمات الانتاج الزراعي (غير الجرارات).

1-4 -غياب التأطير والتنظيم الجيد للقطاع الفلاحي: ويظهر ذلك في كل الشعب الفلاحية وفي كل النواحي، بداية بالحاجيات الحقيقية للسوق، ووصولا للإنتاج اللازم لتغطيتها أو تصريف فوائضها عن طريق تنظيم عملية التصدير.

1-5-رغم بعض الجهود المبذولة من طرف الدولة للتأمين الفلاحي من خلال مؤسساتها، إلا أنه يبقى ضعيف أو غائب في بعض الاحيان، سواء على الفلاحين أو الانتاج، مع العلم أن جل المنتجات الفلاحية عرضة لعديد من المخاطر الطبيعية، أو التقنية، أو التسويقية.

1-6-عدم وجود مخابر زراعية متخصصة لمراقبة المنتجات، واستخراج الشهادات اللازمة لإتمام عملية التصدير

2 -أسباب متعلقة بالفلاحين:

رغم أن القوى العاملة في قطاع الزراعة في الجزائر يتجاوز 3 ملايين، إلا أنها تتميز بخصائص أعاقت تطور القطاع الفلاحي تذكر أهمها والمتمثلة في:

- انتشار المزارع العائلية.
- ضعف التأطير العلمي للفلاحين، وذلك لغياب التعليم الزراعي للفلاحين، وتعريفهم بالتقنيات والماكنات الزراعية الحديثة، وكذا استخدام الاسمدة ...
- قلة أو عدم وجود تعاونيات تنظم الفلاحين، مما خلف مضارا عديدة، ظهرت في توجه جل الفلاحين نحو منتجات واحدة مما خلق فائض عرض ازمة الطماطم، الثوم مثلا) وتظهر أيضا في عدم القدرة على تصريف المنتجات خاصة نحو التصدير.
- تركيز الفلاحين على المنتجات الزراعية السريعة في الانتاج وقليلة التكاليف والجهد، مما أدى إلى ضعف إنتاج العديد من الزراعات الرائدة وذات المردود العالي كالتمور والزيتون مثلا.

2-آثار عجز الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

إن لهذا العجز في الميزان التجاري الزراعي آثار متعددة وعلى صعيد مستويات كثيرة ومختلفة تذكر منها:

2-1-الزيادة في حجم العجز الميزان التجاري: إن الزيادات المتتالية في قيمة الواردات الزراعية من 2787 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 12 مليار دولار سنة 2016 أدت إلى رفع قيمة الواردات الكلية من 935 إلى 49.437 مليار دولار. وتمثل النسبة المتوسطة للواردات الزراعية إلى الواردات الكلية 22,35%. هذه النسبة المعتمرة ساهمت في تنامي العجز في الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات من 8.76 مليار دولار في أول الفترة. ليصل إلى أكثر من 58 مليار دولار سنة 2014. ومع تطبيق سياسة تجارية هادفة لتخفيض الواردات وصل الرصيد إلى أكثر من 48 مليار دولار في سنة 2016.

2-2 -الأثر على الاحتياطات من العملة الصعبة:

إن استمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي يساهم في تسرب العملة الصعبة نحو الخارج، خاصة في ظل تراجع الاسعار العالمية للنشط والتي تمثل المورد الأساسي لها، مما يضع الجزائر في وضعية حرجة قد لا تستطيع معها الوفاء بالتزاماتها في المستقبل.

إن من أسباب العجز في الميزان التجاري الزراعي بين سنتي 2019-2020 عديدة وقد تعزى إلى تهريب العملة الأجنبية عن طريق التجارة الخارجية التي أصبحت تعرف انتشارا واسعا خلال الآونة الأخيرة، وقد كشفت أرقام الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد عن تهريب أكثر من 100 مليار دولار ما بين 2005 و2014، وذلك عن طريق تضخيم فواتير مختلف السلع التي تستورد من مختلف المناطق بالعالمي، فضلا من عمليات التهريب على مستوى المطارات والموانئ الجزائرية (**بودهان، 2024، صفحة الجزيرة نت**)

وبالتالي هروب رؤوس الأموال، حيث يعد هذا الأخير من بين الظواهر التي تنتشر في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء ولكن لأسباب مختلفة مما يؤثر على التنوع في المحافظ المالية للمستثمرين في القطاع الزراعي، واستثمارها في الخارج على الرغم من خطر التحويل.

2-3-الاثر الميزان التجاري الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر:

يهدف النشاط الزراعي إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان ومنه الامن الغذائي، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم ولذلك فإن تأخرها سوف يؤثر

سلبا في القطاعات الأخرى، الأمر الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك ليس المواجهة الزيادة السكانية فحسب وإنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخول، وهذا يتطلب جهدا كبيرا وإيلاء عناية كبيرة للقطاع الزراعي، لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة، الذي يترتب عليه نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وخاصة الدول التي بحاجة إليه، لاستيراد الآلات والمعدات وبعض المتطلبات الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها كليا للقيام بتنمية صناعية، ولهذا يجب على القطاع الزراعي توفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، وليس عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد معتمدة في ذلك على النقد الأجنبي المتحصل عليه من عمليات تصدير بعض المواد الأولية أو النفطية. (**غربي فوزية، 2010، صفحة 82**)

ولهذا فإن الاهتمام بتوفير المنتجات الغذائية كليا يعتبر عاملا مهما في مجال التنمية الاقتصادية، وفي مجال تحقيق الأمن الغذائي، حيث ان السنة السائدة في العالم اليوم هي اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائية في كثير من البلدان، وقدرة هذه البلدان على إنتاجهما يسد تلك الاحتياجات.

ولهذا فإن بناء قاعدة انتاجية لتوفير الغذاء أصبح امرا حسيا في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعدما كانت تجارة السلع الصناعية هي مطمع جميع البلدان وفوق هذا، فقد أصبح الغذاء يستعمل كسلاح.

– انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، وكذلك نسبة انتشار نقص التغذية وهذا راجع للسياسة المالية المتبعة، والتي تعمل على تقديم الدعم خاصة للسلع الضرورية والواسعة الاستهلاك.

– عدم أو قلة توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، إذا استمر هذا العجز الضاغط على أرصدة العملات الاجنبية، وذلك إما بتوقيف الاستيراد كما حصل مع بعض المنتجات الزراعية (التفاح والموز) أو رفع الدعم كما يتردد عن المنتجات الرئيسة مما يصعب الحصول عليها خاصة للطبقة الفقيرة.

الخلاصة

من خلال دراسة الفصل يتبين أن الميزان التجاري الزراعي الجزائري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية الاقتصاد الوطني وقد عرف هذا الأخير العديد من التقلبات الناتجة عن تذبذب كل من الصادرات والواردات والتي ترتبط ارتباطا مطلقا بقطاع المحروقات الذي لا يزال يستحوذ ويسيطر على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات.

وهو ما يجعل الميزان التجاري الزراعي شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، فبانخفاضه في السنوات الأخيرة وما نجم عن ذلك من آثار سلبية انعكست بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري الزراعي، تبين مدى تبعية الاقتصاد الوطني لهذا القطاع في ظل انعدام مساهمة حصيلة القطاع الزراعي في تغطية مستحقات الواردات وهذا فإنه من الضروري البحث عن بدائل أخرى أكثر ديمومة واستمرارية وذلك من خلال إيجاد حلول أخرى لتموين الاستثمارات الزراعية حتى يستقل الميزان التجاري الزراعي مما تدره عائدات النفط.

الخاتمة

الخـاتمة

تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على الميزان التجاري للدولة، حيث ان نمو قطاع يأدي الى دفع القطاعات الاخرى للنمو، أي ان أي تغير في الأسعار النفط سيأثر على قطاع المحروقات والذي بدوره يؤثر على القطاعات الأخرى ومنها القطاع الفلاحي، وكون الجزائر بلد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية لدعم القطاعات الاخرى ومنها القطاع الفلاحي، أردنا معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الزراعي من خلال اجراء دراسة نظرية وقياسية خلصت الى:

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى؛ حيث لم تستطع الحكومة النهوض بالقطاع الفلاحي، رغم تبني استراتيجية جديدة لتسيير القطاع في إطار التحديد الريفي بتخصيص مبالغ مالية أكبر، والاهتمام بالفلاح فانعكست النتيجة على الناتج المحلي الفلاحي بالارتفاع الطفيف، حيث انتقلت مساهمة الناتج المحلي الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من 7% سنة 2010 إلى 11% سنة 2015، الى 15% سنة 2020 وتبقى المساهمة محتشمة ولا ترقى لتحقيق الأهداف المسطرة لتطوير القطاع الفلاحي.

الفرضية الثانية؛ حسب نتائج الدراسات فإننا نقبل الجزء الأول من الفرضية القائلة: أسعار النفط لها أثر في الأجل القصير وهو أثر طردي، أما بالنسبة لآثار تقلبات أسعار النفط على القطاع الفلاحي في الأجل الطويل فنتيجة الدراسة القياسية تدل على عدم وجود آثار التقلبات أسعار النفط على نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وبالتالي فإن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط لا تؤثر على نمو القطاع الفلاحي في المدى الطويل وعليه ترفض الجزء الثاني من الفرضية.

النتائـج

- الصدمة النفطية الأخيرة لم تؤثر على قيمة الناتج المحلي الفلاحي بالسلب بل لوحظ نموه وإن كان النمو ضعيف.

- رغم المبالغ الضخمة التي تدعم بها الدولة القطاع الفلاحي للنهوض به ورغم المقومات الجغرافية والمناخية، إلا أن الجزائر تبقى بعيدة عن تسجيل مستويات النمو القطاع الفلاحي، وهذا يكشف عيوب التسيير، فسياسة الإنفاق العشوائي التي لم يسبقها التخطيط الجيد، ولا الرقابة على مصير تلك الأموال أدت إلى ضعف مردودية هذا القطاع.

– من خلال عملية البحث وجدنا العديد من الدراسات التي تؤكد أن الدعم المالي المخصص من طرف الدولة للقطاع الفلاحي لا يتم إنفاقه كلية على القطاع العزوف الفلاحين عنه؛ بل يفق منه جزء مثيل فقط، لذا يتوجب على الحكومة البحث في الأسباب ومعالجتها من أجل تحسين مردودية القطاع.

–من النتائج المتوصل عليها وجود آثار طردية قصيرة المدى للمساحات الزراعية المستصلحة وبين نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، في حين لا وجود للآثار الطويلة المدى للمساحات الزراعية المستصلحة وبين نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وهذا يدل على عدم الاستغلال الجيد لهذه الأراضي المستصلحة أو أن الأراضي المستصلحة أساسا غير صالحة للزراعة، وربما تكون اليد العاملة الغير متخصصة في القطاع الفلاحي الجزائري هي السبب وراء ذلك.

التوصيات والآفاق

بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات والآفاق التالية:

– ضرورة تطوير القطاع الفلاحي ضرورة حتمية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الفلاحية لتنويع الاقتصاد والابتعاد عن مفهوم الاقتصاد الريعي.

– ضرورة ترشيد النفقات الحكومية الموجهة للقطاع الفلاحي من أجل النهوض به من خلال تقديمها مساعدات عينية (تجهيزات الإنتاج الفلاحي).

– ضرورة التركيز على العوامل المؤثرة على تطوير القطاع الفلاحي مباشرة مثل اليد العاملة المتخصصة، وكذا إيجاد حلول لمياه السقي وعدم

– تعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدا عن الاعتماد الشديد على النفط، بتطوير وتدعيم القطاعات الأخرى مثل التصنيع والزراعة والخدمات والطاقة المتجددة حيث يتطلب ذلك تحفيز الاستثمار وخلق بيئة ملائمة للأعمال وتعزيز التكنولوجيا والابتكار.

– تحسين إدارة إيرادات النفط بطرق فعالة وشفافة من خلال إنشاء صناديق ثروة سيادية واحتياطات استراتيجية للحد من التأثيرات الغير مرغوبة لتقلبات أسعار النفط.

– زيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الاقتصادية في الجزائر، ويشمل ذلك تحسين البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات وتطوير المناطق الصناعية والمناطق الحرة وتعزيز القدرات اللوجستية والتجارية لدعم النمو الاقتصادي.

– دعم دور القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي، بتوفير بيئة قانونية وضريبية ملائمة وتحسين ظروف الأعمال لدعم الاستثمار وتشجيع ريادة الأعمال.

– تعزيز التعليم والتدريب المهني لتأهيل القوى العاملة وتنمية المهارات اللازمة للتحول الاقتصادي وتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة.

– تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري مع الدول الأخرى في المنطقة لتعزيز فرص التبادل التجاري والاستثمار وتنمية قطاعات اقتصادية مشتركة.

– محاربة الفساد عن طريق تعزيز الشفافية وتطوير نظم المراقبة وتعزيز العدالة وتطبيق القانون.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الطاهر لطرش. (2015). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2- ترجمة هشام عبد الله بول سام ويلسن وآخرون. (2001). الاقتصاد. عمان، الاردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع.

3- خالد محمود السواعي. (2009). التجارة الدولية النظرية والتطبيق. الاردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.

4- سيد فتحي أحمد الخولي. (1997). اقتصاد النفط. جدة: دار زهران.

5- شريف علي الصوص. (2012). التجارة الدولية الأسس والتطبيقات. عمان، الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

6- صديقي محمد عفيف. (1973). التسويق الدولي نظم الاستيراد والتصدير. الكويت: وكالة المطبوعات.

7- طارق فاروق الحصري. (2010). الاقتصاد الدولي. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

8- غربي فوزية. (2010). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

9- محمد أحمد الدوري. (1983). محاضرات في الاقتصاد البترولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

10- محمد أحمد الدوري. (2003). مبادئ اقتصاد النفط. ليبيا: دار شموع الثقافة.

11- محمد علي ابراهيم العامري. (2013). الادارة الدولية المالية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

12- نواف الرومي. (2000). منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام. ليبيا: الدار الجماهيرية.

13- أحمد عمار، تم الاسترداد 13-07-2023، من الطاقة نات: https://attaqa.net/

https://attaqa.net/2023/07/13/%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D9%84%D986%D9%81%D8%B7%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-2

14- المصدرة للنفط منظمة الأقطار العربية. (2014). تقرير الأمين العام السنوي، تم الاسترداد 20-01-2017 من http://www.oapecorg.org/ar/home

15- بدر الدين عبد الرحمان لزمد أحمد. (2019). تقدير دالة الطلب على الواردات في السودان خلال الفترة 1998 -2017. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، صفحة 385.

16- بسمة بحري. (01 -06-2018). ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، صفحة 109.

17- جاب الله مصطفى. (2016). تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات (حالة الجزائر). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، صفحة 06.

18- جمال جعفري. (2018). مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثره على الناتج الزراعي 2000-2015. مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 2 ص 116.

19- حسن زيودا انام خليد زمان. (01 06, 2012). مقال بعنوان: تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري: رؤى جديدة في علاقة التكامل المشترك من باكستان. الصفحات 2125-2143.

20- دينا أحمد عمر. (2007). أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختار. مجلة تنمية الرافدين ،كلية الإدارة و الاقتصاد الموصل، صفحة 131.

21- والتنمية الريفية والصيد البحري موقع وزارة الفلاحة الجزائرية. (09 06, 2024). الاحصائيات الفلاحية. تم الاسترداد من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائرية:
https://madr.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8/A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9

22- وزارة المالية المديرية العامة للجمارك. (10 06, 2021). تركيبة صادرات الجزائر. تم الاسترداد من المديرية العامة للجمارك: https://www.douane.gov.dz

23- ياسين بودهان. (21 05, 2024). تهريب العملة الأجنبية ظاهرة تهدد الاقتصاد الجزائري. تم الاسترداد من الجزيرة نت : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/12/15:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/12/15/%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF

24- ياسين مصطفاوي. (2020). دكتراه بعنوان:أثر تقلبات اسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016. البويرة: جامعة اكلي محند البويرة.

25- ناصر الدين قريبي. (2014). مذكرة ماجستير بعنوان: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

26- عمراني سفيان. (2015). دكتراه بعنوان: ترقية الفطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة. قالمة –الجزائر: جامعة قالمة.

27- عابد عدة. (2018). اطروحة دكتراه بعنوان سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر 1990-2016. تلمسان: جامعة ابوبكر بلقايد.

28- سفيان عمراني. (2015). ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة. دكتوراه في الاتجارة الدولية والتنمية المستدامة، (صفحة 133). جامعة قالمة.

29- بن ورخو نجيب بن حسين سيف الدين. (2022). مذكرة ماستر بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2012-2016. برج بوعريريج: جامعة البشير الابراهيمي.

30- إدريس أميرة. (2014). تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014. تلمسان: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد.

31- بن صغير فاطمة الزهراء طويل حدة. (12 04, 2022). مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة 1990-2015. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، الصفحات 29-48.

32- فاطمة حاجي صدوق عاشور. (2019). مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على ميزان مدفوعات الدول

33- العربية وسبل تقويمها حالة:(الجزائر، السعودية، الإمارات) خلال الفترة (2000-2018). الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الاسواق النفطية العالمية (صفحة 07). ميلة: كلية العلوم الاقتصادية جامعة ميلة.

34- ليليانا ديميتريجيفيتش، إيليا ايفانوف بليانا ايفانوفا. (19 06, 2018). تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على كفاءة أداء المنتجين الزراعيين. Economics of Agriculture، الصفحات 1147-1157.

35- هيئة الأمم المتحدة. (2008). معالجة الأزمة الغذائية العالمية. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (صفحة 34). نيويورك وجنيف: هيئة الأمم المتحدة.

36- takeawayprofits.com ،أهمية الاستيراد والتصدير: ملامح ومميزات تم الاسترداد من 11يوليو2023

https://www.takeawayprofits.com/ar/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1-/%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D9%88%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%B2

37- Linde, C. d. (1991). Dynamic International Oil Markets: Oil Market Developments. Springer Science and Business Media.

38- OPEC .(2023) .OPEC Annual Report .OPEC.